



## ملحق الجريدة الرسمية

### مجلس النواب

محضر الجلسة الثامنة عشرة  
من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثالثة لمجلس  
الامة الحادي عشر المنعقدة في ١٣/ صفر/ ١٤١٣ هجرية،  
الموافق ١٢/ ٨/ ١٩٩٢ ميلادية.

(الجلد ٢٩)

(العدد ١٨)

#### - جدول الاعمال -

الصفحة

٤

٤

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات.

أ - طلب اجازة مقدم من معالي السيد سلطان العدوان.

ب - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد ابراهيم خريسات.

ج - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد بسام حدادين.

د - طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور نايف ابوتايه.

هـ - طلب معذرة مقدم من معالي السيد مروان الحمود.

هكذا من الأهل

- ٣ - استكمال البحث في قرار اللجنة القانونية رقم (٤) تاريخ ١٩٩٢/٨/٣ والمتضمن مشروع قانون المطبوعات والنشر لسنة (١٩٩٢).
- (القرار موزع في جدول اعمال الجلسة السادسة عشرة)
- ٤ - تقرير لجنة التحقيق النيابية عن سير اعمالها.
- (اؤجل البحث فيه الى جلسة الاثنين القادم).
- ٥ - ما يجيد من اعمال.
- \* مشروع قرار عن (٤٢) نائب من مجلس النواب بشأن رفع دعوى قضائية بحق دولة السيد زيد الرفاعي \*.
- ٦ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.
- عينت يوم الاحد القادم ١٩٩٢/٨/١٦ الساعة الخامسة مساءً.

٥٤

## مجلس النواب

## محضر الجلسة

في تمام الساعة (العاشرة) من صباح يوم (الاربعاء) الموافق ١٣/ صفر/ ١٤١٣ هجري، الواقع في ١٩٩٢/٨/١٢ ميلادي، عقد مجلس (النواب) جلسته (الثامنة عشرة من الدورة (الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثالثة) برئاسة (معالي الدكتور عبداللطيف عريبات) وحضور عطوفة امين عام مجلس الامة السيد (صالح الزعبي).

وتغيب باجازة من الاعضاء السادة: سلطان العدوان، د. محمد الزين.

وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة: بسام حدادين، ابراهيم خريسات، مروان الحمود، د. نايف ابوتايه.

وتغيب عن الجلسة السيد: عبدالسلام فرمحات.

وحضر من الحكومة:

- ١ - سيادة الشريف زيد بن شاكسر: رئيس الوزراء وزير الدفاع.
- ٢ - معالي السيد ذوقان الهنداوي: نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم.
- ٣ - معالي المهندس علي السحيمات: نائب رئيس الوزراء وزير النقل.
- ٤ - معالي الدكتور عبدالله النصور: وزير الصناعة والتجارة.
- ٥ - معالي السيد ينال حكمت: وزير السياحة والآثار.

- ٦ - معالي السيد ابراهيم عزالدين: وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء.
- ٧ - معالي السيد يوسف المبيضين: وزير العدل.
- ٨ - معالي السيد عبدالكريم الكباري: وزير العمل.
- ٩ - معالي السيد جمال الصرايرة: وزير البريد والاتصالات.
- ١٠ - معالي المهندس سعد هامل السرور: وزير الاشغال العامة والاسكان.
- ١١ - معالي المهندس سمير قعوار: وزير المياه والري.
- ١٢ - معالي السيد جمال حديثة الخريشا: وزير دولة.
- ١٣ - معالي السيد جودت السيول: وزير الداخلية.
- ١٤ - معالي المهندس علي ابوالراغب: وزير الطاقة والثروة المعدنية.
- ١٥ - معالي الدكتور عبدالرزاق طيشات: وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة.
- ١٦ - معالي السيد محمود الشريف: وزير الاعلام.
- ١٧ - معالي السيد عاطف البطوش: وزير الدولة للشؤون البرلمانية.
- ١٨ - معالي الدكتور فايز الحصاصنة: وزير الزراعة.
- ١٩ - معالي الدكتور امين عواد المشاقبة: وزير التنمية الاجتماعية.
- وحضر من الامانة العامة السادة التالية اسمائهم: نذير عطيات، د. مصطفى العدوان، محمد الرديني، رائد حلبوني.

هكذا من الأصل

١ - افتتاح الجلسة

معالي رئيس المجلس: بسم الله الرحمن الرحيم.

النصاب مكتمل بسم الله نفتح الجلسة، الاستاذ الامين العام جدول اعمال.

السيد الامين العام:

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.

٢ - الاجازات والاعتذارات:

الغياب بمعذرة:-

١ - اجازة مقدمة من معالي السيد سلطان العدوان.

٢ - اجازة مقدمة من معالي الدكتور محمد الزين.

٣ - معذرة مقدمة من معالي السيد سليمان عرار.

٤ - معذرة مقدمة من معالي السيد مروان الحمود.

٥ - معذرة مقدمة من سماحة الشيخ عبدالباقي جمو.

٦ - معذرة مقدمة من سعادة السيد حسين مجلي.

٧ - معذرة مقدمة من سعادة السيد فيصل الجازي.

٨ - معذرة مقدمة من سعادة الدكتور همام سميد.

٩ - معذرة مقدمة من سعادة السيد ابراهيم خريسات.

١٠ - معذرة مقدمة من سعادة الدكتور فوزي الطعيمة.

١١ - معذرة مقدمة من سعادة السيد محمد الدردور.

١٢ - معذرة مقدمة من سعادة السيد عطا الشهبان.

١٣ - معذرة مقدمة من معالي الدكتور عبدالله النصور.

١٤ - معذرة مقدمة من معالي السيد محمد العلاونة.

١٥ - معذرة مقدمة من سعادة السيد نواف الخوالدة.

١٦ - معذرة مقدمة من سعادة السيد جمال حداد.

١٧ - معذرة مقدمة من سعادة السيد محمد المرعر.

١٨ - معذرة مقدمة من سعادة الدكتور سعد حدادين.

١٩ - معذرة مقدمة من معالي السيد عبدالكريم الدغمي.

٢٠ - معذرة مقدمة من معالي السيد محمد فارس الطراونة.

الغياب بدون معذرة:

معالي السيد عبدالسلام فرمجات، سعادة السيد زياد ابو محفوظ، معالي السيد جمال الحريشا.

الذين تأخروا بعد الساعة الخامسة الا ربع.

السادة: السيد بسام حدادين، الدكتور حسني الشيايب، الدكتور محمد الحاج، السيد سلامة الشويحي، السيد نادر الظهيريات،

الدكتور احمد الكوفحي. والذين تأخروا بعد الساعة الخامسة والنصف سعادة السيد يعقوب قرش، الدكتور احمد عناب، السيد عبدالرحيم العكور.

الذين حضروا بعد الساعة العاشرة من صباح هذا اليوم:

سعادة السيد عبدالحفيظ علاوي، سعادة السيد حمزة منصور، سعادة السيد عبدالرحيم العكور، سعادة السيد احمد الكفاوين، سعادة السيد محمد احمد الحاج، معالي السيد عبدالكريم الكباريتي، سعادة السيد زياد ابو محفوظ، ومعالي السيد هشام الشراري.

الاجازات والاعتذارات لهذه الجلسة:

أ - اعتذار مقدم من سعادة النائب ابراهيم خريسات.

ب - اعتذار مقدم من معالي الدكتور عبدالله النصور.

ج - اجازة مقدمة من معالي النائب السيد سلطان العدوان.

د - اعتذار مقدم من سعادة النائب الدكتور نايف ابوتايه.

هـ - اعتذار مقدم من سعادة النائب السيد بسام حدادين.

و - اعتذار مقدم من معالي النائب السيد مروان الحمود.

السيد الامين العام:

٣ - استكمال البحث في قرار اللجنة القانونية رقم (٤) تاريخ ١٩٩٢/٨/٣، والمتضمن مشروع قانون المطبوعات والنشر لسنة ١٩٩٢.

(القرار موزع في جدول اعمال الجلسة السادسة عشرة).

معالي رئيس المجلس: السيد عبدالكريم.

السيد عبدالكريم الدغمي: شكراً معالي الرئيس بالنسبة للبند الثالث من جدول الاعمال فقد علمت صباح هذا اليوم من معاليكم بانكم امرتم ان يوضع تقرير لجنة التحقيقات النيابية قبل استكمال البحث في المطبوعات والنشر.

ولكن يبدو ان خطأ او سهواً حصل اثناء اعداد جدول الاعمال فارجو ان يكون او اقترح ان يكون تقرير لجنة التحقيقات النيابية مقدم على استكمال البحث في قانون المطبوعات والنشر.

شكراً.

اصوات: نثني على ذلك.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ عيسى الريموني.

السيد عيسى الريموني: شكراً معالي الرئيس، اذا تم توزيع تقرير لجنة التحقيقات الصحيح لم يصلني بعد، فلن وضع الان على جدول اعمالنا واعتقد ان كثير من الاخوان لم يصلهم. بعد واذا وضع على جدول الاعمال اعتقد بحرماننا من المناقشة دون قراءته فاقترح ان يكون على جلسة اخرى الاحد القادم مثلاً او الاثنين.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ فارس النابلسي.

السيد فارس النابلسي: شكراً معالي الرئيس، تقرير لجنة التحقيق وزع مع الدعوة الى

هكذا من الأشهر



الجلسة هذه منذ يومين فاذا لم يصل الى الزميل المحترم لا نعرف السبب، اما هو وزع ووزع في وقته المحدد وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ ذيب مرجي.

الدكتور ذيب مرجي: اعتقد لست الوحيد وانما فيه زملاء ايضا لم يصلنا التقرير حتى هذه اللحظة، شكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ محمد ابوفارس.

الدكتور محمد ابوفارس: الحقيقة التقرير وزع وانا وصلني للبيت يوم الاثنين حتى لم اكن في البيت فوجدته على باب البيت، اما انه لم يصل فهذا ليس عذرا الاصل انه وزع. حتى محاضر الاجتماعات والجدول تتأخر عن بعض الناس، انا اريد ان اؤكد ما اقترحه الاخ الدغمي لان المباشرة اولا في مشروع قانون المطبوعات سيستغرق الجلسة كلها وجلسات اخرى، وبالتالي لا يبقى مكان لبحث تقرير لجنة التحقيقات النيابية حتى نرفع منه ثم تستمر الدراسة في مشروع قانون المطبوعات لا بد من البدء اولا في تقرير لجنة التحقيقات النيابية وشكراً.

اصوات: نثني على ذلك.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ فخري قعوار.

السيد فخري قعوار: شكراً معالي الرئيس، الحقيقة غير خالي على الاخوان جميعا باهمية الاستمرار بمناقشة قانون المطبوعات

والنشر، خاصة وان الوقت اصبح ضيقا والدورة اوشكت على الانتهاء. ولذلك فاني ارى ان نستمر في مناقشة قانون المطبوعات والنشر ثم ما تفضل به بعض الزملاء صحيح فانا لم اجد تقرير لجنة الحريات لا على باب بيتي ولا على باب مكنتي ولم اراه حتى هذه اللحظة. وهناك عديدون من الزملاء يمكن ان اذكرهم بالاسم لم يصلهم هذا التقرير ولذلك اقترح على نحو محمد ان يكون بحث هذا التقرير يوم الاثنين القادم، شكراً معالي الرئيس.

اصوات: نثني على ذلك

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ حسين مجلي.

السيد حسين مجلي: شكراً معالي الرئيس، الذي اعرفه انني عضوا في لجنة التحقيق وحقيقة انا لم ادعى لحضور هذه الجلسة قد يقال انني قدمت استقالة من هذه اللجنة.

معالي رئيس المجلس: اي جلسة هذه الجلسة؟

السيد حسين مجلي: الجلسة التي اعد فيها هذا التقرير تقرير لجنة التحقيقات النيابية انا لم ادعى الى هذه الجلسة، قد يقال ان هناك نصاب للجلسة الاصل ان يدعى الشخص وله ان يحضر او لا يحضر امر اخر. وقد يقال ايضا انني قدمت استقالة من هذه اللجنة والذي اعرفه ان رئيس اللجنة ومقررها قدما استقالة قبل حوالي شهرين ولكنها لا يزال اعضاء في هذه اللجنة كما لا ازال بنفس الصفة وبهذا المفهوم، واعتقد ان هذا العيب يبطل اصلا تقرير اللجنة وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الشيخ علي الفقير.

الدكتور علي الفقير: شكراً معالي الرئيس، الحقيقة اللجنة دعيت للاجتماع واظن ان الاستاذ حسين مجلي كان من المدعويين، اما ان الدعوى لم تصله او انه لم يسمع بها فباعثني هذا امر لا يدين اللجنة، علما بان الاستاذ مجلي اعتذر عن حضور جلسات المجلس وخرج من احدى جلسات هذا المجلس وهو يناقش قضية التحقيقات النيابية. وبما ان الامر يتعلق بقضية ابدي فيها رأي مسبقا ولن يكون معنا فيما نقرر في هذا الموضوع. لذلك لا اعتبر غيابه مؤثرا على قانونية هذا التقرير وعلى حق المجلس ان يطلع عليه وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ احمد عويدي.

الدكتور احمد عويدي العبادي: شكراً سيدي الرئيس، حقيقة كنت سمعت قبل يومين عن هذا التقرير الا انني لم اتلقى منه نسخة الا هذا الصباح من الامانة العامة ولا ادري اذا كان ارسل لي ام لم يرسل المهم انني لم اتلقه بعد الا هذا الصباح. وكما انني معني بهذا التقرير حول الوثائق التي قيل انني لم اقدمها. لذلك سيدي الرئيس ولاهمية هذا التقرير فاني ارى ان مناقشته يجب ان تكون في جلسة اخرى وانني على ما تفضل به سعادة الزميل فخري قعوار في ان نناقش قانون المطبوعات والنشر ونؤجل المناقشة في موضوع التحقيقات الجنائية او البرلمانية الى جلسة اخرى، شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، نقطة نظام استاذ محمد ابوفارس.

الدكتور محمد ابوفارس: الحقيقة في النظام الداخلي يقول الذي يكتب التقرير هو رئيس اللجنة، ومن هنا هي وقائع عن نشاطات اللجنة وما تم في الماضي وبالتالي ان يعترض الزميل حسين مجلي ويعتبر هذا باطلا ليس له ذلك من حيث النقطة النظامية، لان النظام الداخلي يؤكد ان الذي يكتب هذا التقرير رئيس اللجنة وحتى يقدم وهذا موجود. الامر الثاني انا اؤكد حينما استقال رئيس اللجنة واصبح وزيرا كلفني رئيس مجلس النواب بان اكتب تقريراً فكتبت تقريراً وقدمته وكان بتوقيع مقرر اللجنة لجنة التحقيق النيابية هذا ما احببت ان اوضحه لانه تقرير عن وقائع ونشاطات اللجنة وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، نقطة نظام الاستاذ همام سعيد.

الدكتور همام سعيد: بسم الله الرحمن الرحيم.

شكراً معالي الرئيس، لا اظن اننا وصلنا الى مناقشة البحث في تقرير لجنة التحقيقات النيابية وهو صحيح ان فيه عيب شكلي. هذا الكلام يأتي بعد ان يقبل المجلس الكريم ادراج هذا الموضوع او عدم ادراجه. لذلك ما اريد ان اقول ارجو ان لا ندخل الان في هذه المناقشة الا اذا اقرنا اولا قبول التقرير وادراج التقرير على جدول الاعمال والبدء فيه ثم بعد ذلك يتكلم كل عضو من الاعضاء بما يراه سواء من طعن في شكل التقرير او غير ذلك. ومن هنا فارجو ان يطرح موضوع التصويت على ادراج هذا

هكذا من الأشهر

الموضوع على جدول البحث او عدم ادراجه كنقطة أولى وله الأولوية وشكراً.

اصوات: نثي على ذلك.

معالي رئيس المجلس: هو هذا موضوع البحث استاذ همام، الشيخ عبد الباقي.

السيد عبد الباقي جو: لا اتعرض لقانونية التقرير او عدم قانونيته انما لم اطلع على ان هناك تقريراً مقدماً من هذه اللجنة الا بعد ما تكلم معالي الاخ الدغمي، فلم يصلني التقرير ولم اعلم ان هناك تقريراً الا هذه اللحظة.

معالي رئيس المجلس: ارجو من الاخ الامين العام ان يوضح ما هي اسباب عدم وصول هذا التقرير مع انه اكثر من (٤٨) ساعة الوقت المحدد له ولذا لم يصل هذا التقرير الى جميع الاخوة الزملاء النواب؟

السيد الامين العام: شكراً معالي الرئيس الامانة العامة أعدت جدول الاعمال بما في ذلك تقرير لجنة التحقيقات النيابية وارسلته الى السادة الاعضاء يوم الاثنين، اي قبل (٤٨) ساعة من موعد الجلسة. هذا ما أعلمني به رئيس الديوان والاخوة في الامانة العامة وما هو في حدود معرفتي.

معالي رئيس المجلس: يعني هل هناك تغيير في طريقة التوزيع؟ لماذا هذه المرة بالذات قيل انه لم يصل؟

السيد الامين العام: معالي الرئيس نحن نقوم بتوزيع البرنامج كالمعتاد منذ بدء الجلسات وعمل السادة النواب نوصله بفريق من السيارات

والسائقين الى بيوتهم والى مكاتبهم كالمعتاد، لا ادري لماذا ان هناك عدد لا بأس به من الاخوة النواب لم يصلهم التقرير.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ عبد المجيد الشريدة.

السيد عبد المجيد الشريدة: شكراً معالي الرئيس، اعتاد المجلس عندما يكون من جدول اعماله قانون مهم جداً كقانون المطبوعات الا يزج خلال جلسات قانون المطبوعات حتى اي قانون ولو بصورة مستعجلة. فنستغرب ان قرار هذه اللجنة جاء وزج زجاً وزاحم قانون المطبوعات ليكون جنباً الى جنب وحتى بعض الاقتراحات تريد ان تقدمه على مشروع قانون المطبوعات، انا اقول هذا التقرير هو مسالة للجنة النيابية المشكلة عن اعمالها خلال الثلاث سنوات، ان يوزع التقرير قبل (٢٤) ساعة حتى كما تفضل عطوفة الامين قبل (٤٨) ساعة لا يعطي الفرصة لمناقشة لجنة لها ستين ونصف وهي تعمل. لذلك اذا كان المقصود في التقرير هو تقديمه على مشروع قانون المطبوعات وسلبه ونخرج منه وننتهي منه لا نوافق، هنا مسالة للجنة النيابية مسالة وتعني هنا مناقشة كاملة لهذه اللجنة. لذلك اقترح ان يعطى هذا التقرير جلسة مستقلة لمناقشته وان لا يزاحم مشروع قانون المطبوعات التي نحن مهتمين فيه، شكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، لا بد من التوضيح هنا هذا التقرير قدم من مدة وطلب رئيس اللجنة ومقررها ان يدرج على جدول الاعمال، وكان مقرراً يوم الاثنين الماضي

(٤٠) عاما بالكمال والتماس غمارسونها الان. نرجو الدقة وانتم الاخوة الافاضل الامناء الذين تعلمون الناس القدوة للجميع كيف تتعامل مع كل قضية بمفردها وكيف نقول الكلام الذي يخص كل موقف بموقفه، وان نأخذ اللفظ والخطاب بدقة في كل موقف وما يتطلبه الموقف وما يتطلبه الموضوع. اما ان نقول كل ما عندنا في كل مقام ارجو ان نبتعد عن هذا وان نبث الموضوع بدقة. والالفاظ، الخطاب، الحديث ارجو ان يكون منسجماً مع موضوع البحث، معالي نائب رئيس الوزراء.

معالي نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم: سيدي الرئيس، تقرير لجنة التحقيق النيابية عن سير اعمالها مدرج على جدول اعمال هذه الجلسة وفقاً للنظام الداخلي، وفقاً للمادة (٧٦) من النظام الداخلي التي تقول يعرض جدول اعمال الجلسات على اللوحة المعدة لذلك بالمجلس ويجبر به الاعضاء قبل إنعقادها. فاذن هو مدرج في جدول الاعمال. النقاش كما يبدو هل يعطى هذا التقرير الأولوية في البحث ام ان النقاش في قانون المطبوعات يعطى رقم واحد ثم يبحث في هذا الامر؟ هنا ارجو ان استأذن بصرف النظر عن القرار الذي يملكه المجلس الكريم والذي سيقرره. ان استأذن في ان يكون بحث هذا الموضوع بوجود سيادة رئيس الوزراء الذي سيحضر خلال نصف ساعة هو حضر بالفعل في هذا الصباح وكان هنا وكما يعلم معالي الرئيس كان مجتمعاً مع معالي الرئيس لكنه استدعي لامر اخر وسيكون بعد نصف ساعة. اقول هذا وجود سيادة الرئيس بناء على رغبته لان تقرير لجنة التحقيق النيابية كان فيها اشارة

وطلب ذلك والح على ان يكون يوم الاثنين الماضي. رجوت الاخوان ان يؤجل الى يوم الاربعاء ولم يزج زجاً وانما كان مقرراً بشكل رئيسي واحتياطاً مني قلت هذا التقرير هو عرض ما قامت به اللجنة ونستفيد من بقية الوقت ليكون هناك استكمال لبحث قانون المطبوعات. وكتب بخط يدي الى الامانة العامة وقلت رقم (١) تقرير لجنة التحقيقات النيابية رقم (٢) استكمال البحث بقانون المطبوعات. هذا الامر كتب خطياً ولكن خطأ غير مقصود من الطباعة من موظفي الامانة وضع بهذا الشكل. ولهذا ليس هناك زج ليس هناك مطلوب من احد ان يكون هناك مسالة، المطلوب لكل لجنة ان تقدم تقريرها الى المجلس والمجلس هو الذي ينظر ويسأل ويتحدث، لكن لم يطلب احد ان يكون هناك مسالة. ارجو هذه مناسبة حقيقة ونحن في هذه الظروف ونحن نبث قضايا كبيرة في رجاء وانتم مدرسة والناس يقتصدون بكم وتعلمون منكم ان نعطي كل مقام المقال اللازم، وان نلتزم بما يجب ان يكون في كل حديث في قضايا مشاريع القوانين لها اساليبها ولها دستوريته وفي مجال المسالة يكون هناك مسبقاً مسالة في مجال القضاء والمجلس يكون هو لجنة قانونية نلتزم بحدود القضاء وهذا ما اكدته اكثر من مرة، يلتزم المجلس بحدود ما هو مباحث ولا يجوز ان نقول كل شيء في كل وقت ولي كل مكان، هذا المجلس يمارس اشياء معطلة منذ (٤٠) عاماً والتعامل معها يجب ان يكون بوعي ودقة ووضوح وقانون محاكمة الوزراء وضع عام ١٩٥٢، الدستور نفسه وضع عام ١٩٥٢، هذه المواد التي غمارسونها الان منذ

هكذا من الأشهر



الى الحكومات المتعاقبة كسلطة تنفيذية لانها لم تسند لجنة التحقيق النيابية في عملها. وبالتالي سيادة الرئيس يريد ان يتكلم في هذا الموضوع وفي موضوع اخر عن عمل وسير مجلس الوزراء وضبط جلساته. لذلك ارجو بصرف النظر عن القرار ان يكون بحث هذا الموضوع اما في نهاية هذه الجلسة حيث سيكون سيادة الرئيس موجود او في اي وقت اخر المهم ان يكون سيادة رئيس الوزراء موجود وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، حقيقة اخواني لا احب ان ادع بعض القضايا جدلية وخلافية بين الاخوان واريد كل الوضوح في كل امر يبحث وان يكون حسب الاصول وانا اسف وسوف احقق عن سبب عدم وصول هذا التقرير لبعض الاخوة الذين وارجو ان يسجل الاخوة النواب الذين لم يصلهم هذا التقرير عن الذين اشاروا لذلك ومن الذين لم يسيروا الى ذلك حتى يتم التحقيق فيها لا اعرض ايضاً عليكم نتائج هذا التحقيق واعرف ما هو سبب عدم وصوله كالمعتاد وهذه من النواذر ان يكون هناك شكوى من عدم وصوله حتى ازيل اي لبس في بحث اي موضوع في غير دقته انا حقيقة وتقبيعي للموقف فاقد ان نبدأ بجدول الاعمال حسب الترتيب ويبحث ان وصلنا اليه هذا اليوم كان به او ليوم اخر ليوم الاثنين القادم يقدم التقرير وبوضوح وارجو ان يكون الجميع بصورة كل ما يبحث وأن هذا تقرير عادي مطلوب من رئاسة المجلس من اللجنة واللجنة ايضاً طلبت من جانبها ما اقتراحات تريد موافقة المجلس عليها هذا ما هو مطروح اما قرارات المجلس بتشكيل اللجنة اما مهام اللجنة اما ما يجب ان يكون لموضوع اخر

لكم ان تبحثوه بكل صراحة ووضوح عند بحث هذا الموضوع ولهذا اقرر الاستمرار بقانون المطبوعات وادعو الاخ مقرر اللجنة للبحث والاستمرار في البحث في موضوع المطبوعات، الاستاذ ليث شبيلات.

السيد ليث الشبيلات: سيدي العزيز نوافق على قراركم طبعاً معالي الرئيس ولكن لي رجاء ان نظل في قانون المطبوعات حتى صلاة الظهر ثم نرفع الجلسة لصلاة الظهر ونعود لهذا التقرير ويكون سيادة رئيس الوزراء إن شاء الله موجوداً وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، على كل حال نبدأ ونستمر بهذا الان، الاستاذ مقرر اللجنة القانونية، المادة السادسة، الشيخ عبد الباقي.

السيد عبد الباقي: جو: يوزع التقرير على الذين لم يصلهم.

معالي رئيس المجلس: يوزع الان نعم، وارجو تسجيل الاخوة النواب الذين لم يصلهم هذا التقرير وسوف احقق في هذا الموضوع ما هي الاسباب التي حالت دون وصول هذا التقرير، نعم الاخ الامين العام الرجاء تسجيل اسماء الاخوة الذين لم يصلهم التقرير ولع الايدي، الاخ نواف الحسوالدة، الاخ محمود المومل، فخري قعوار، عيسى الزموي، ذيب مرجي، الشيخ عبد الباقي جو، محمد العلانة، هولي البشير، احمد حويدي، استاذ منصور ما وصلك؟ استاذ سعد حدادين، تفصل الاستاذ المقرر.

الدكتور محمد ابو فارس - مقرر اللجنة القانونية:

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٦) تشمل حرية الصحافة ما يلي:  
أ - اطلاع المواطن على الوقائع والافكار والاتجاهات والمعلومات في المجالات التي تهم المجتمع على المستوى المحلي والعربي والدولي.

ب - افساح المجال للمواطنين لنشر ارائهم.  
ج - الحصول على المعلومات والاخبار والاحصائيات التي تهم المواطنين من مصادرها المختلفة وتحليلها ونشرها والتعليق عليها.

د - حق المطبوعة الصحفية ووكالة الانباء والمحرر والصحفي في ابقاء مصادر المعلومات او الاخبار التي يتم الحصول عليها سرا.

هـ - حق المواطنين والاحزاب السياسية والمؤسسات الثقافية والاجتماعية والنقابات في التعبير عن الرأي والفكر والانجاز في مجالات نشاطاتها المختلفة من خلال المطبوعات.

قرار اللجنة القانونية

المادة (٦) الفقرة (أ) (د) رأت اللجنة:

أ - اضافة كلمة (الاسلامي) بعد كلمة (العربي) الواردة فيها.

د - استبدال كلمة (سرا) الواردة في اخرها بكلمة (سرية).

معالي رئيس المجلس: تذكرون ايها

الاخوة ان المادة الخامسة قد حذفت على ان تدخل هنا في الفقرة (ج) من المادة السادسة الخاصة بالنظام الجديد، الاستاذ رئيس اللجنة.

السيد حسين مجلي: رئيس اللجنة القانونية: في قرار المجلس الكريم بحذف المادة الخامسة ارى ان ما حذف في المادة الخامسة يمكن تداركه وهو موجود اصلاً في الفقرة (ج) من المادة السادسة لكن ساقط منه كلمة فقط وتداولها لذلك ارى فقط ان تكون الفقرة (ج) الحصول على المعلومات والاخبار والاحصائيات التي تهم المواطنين من مصادرها المختلفة وتحليلها وتداولها ونشرها والتعليق عليها هذه الفقرة حقيقة تشمل كل ما ورد في المادة الخامسة باضافة وتداولها وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ المقرر.

السيد المقرر: الحقيقة كان هناك اضافة وهي مهمة جداً قبل حصول حق الحصول على المعلومات بالاضافة الى هذا وهذا يكون اجدي واهدى وشكراً.

يعني ارجو التوفيق، الاستاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: هذه قلنا تشمل حرية الصحافة بما يلي: الاصل انه مقرر الحرية لكنها تشمل على سبيل المثال ما يلي:

فالواقع انت مقرر لان تقول تشمل حرية الصحافة الواقع تؤده لان (ج) هي مكررة ما ورد في المادة (٥) الي حذفها ونحن كنا حتى ناقشنا في اللجنة القانونية حذف الفقرة (ج)

هكذا من الأصل

لأنها تكرر هذا نوقش في اللجنة نفسها لكن قلنا هذه زيادة يعني فالواقع يؤدي المعنى بأن نضيف فقط وتداولها.

معالي رئيس المجلس: شكراً، ما رأيكم لو اخذنا البنود (أ) بندا بندا ثم عندما نصل الى (ج) اذا رأيتم ان هذا النقاش حول (ج) يكون النقاش مباشر حول نقطة معينة، بند (أ) من المادة الخامسة بالترتيب الجديد، هل هناك من ملاحظة اللجنة تقترح اضافة كلمة الاسلامي بعد كلمة العربي الواردة فيها، الاستاذ محمد فارس.

السيد محمد فارس الطراونة: اضافة سيدني بعد كلمة العربي والاسلامي على المستوى المحلي والعربي والاسلامي والدولي وليس كما ورد في قرار اللجنة.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ ابو زنت.

السيد عبد المنعم ابو زنت: بسم الله الرحمن الرحيم.

معالي الرئيس، تعلمون ان هذه القوانين ليست للجيل المعاصر بل للاجيال القادمة فلا بد من تحصينها بقيم تقيده من ممارستها مستقبلا من الانحراف والزيغ فاقترح في الفقرة (أ) بعد قولنا اطلع المواطن على الوقائع والافكار والاتجاهات والمعلومات في المجالات التي تهم المجتمع ان يضاف ضمن عقيدة الامة وقيمه الاخلاقية وذلك على المستوى المحلي والعربي والاسلامي والدولي لان المادة التاسعة مع شديد الاسف مشطوبة التي تنص على القيم العربية والاسلامية

ولو بقيت المادة التاسعة موجودة لاستغثت عن اقتراح هذه الاضافة.

معالي رئيس المجلس: تاسعة اين اي تاسعة؟

السيد عبد المنعم ابو زنت: المادة التاسعة اللجنة تقترح شطبها، معالي الرئيس انا اكلم معاليك، اقول اعادة المادة التاسعة التي ستاتي اليها ان شاء الله تقترح اللجنة شطبها ويعاد الترتيم بدونها، المادة التاسعة تنص على حرية الانسان واحترام الحقيقة وقيم الامة العربية والاسلامية الى... الخ اخشى ان يفوز الشطب لدى التصويت وحين اذا نعود بخفي حين فاقترح ان يضاف الى فقرة (أ) ما اقترحت ضمن عقيدة الامة وقيمه الاخلاقية وقيمه الاخلاقية او قيمها العربية الاسلامية هذا قيد يحفظ الفكر الذي تقدمه الصحافة ويحفظ المعلومات التي تقدمها الصحافة للاجيال لئلا نفاجرء بانسان منحرف فكره مستورد فيضلل عقول الشباب وعقول الاجيال وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الاستاذ العكور.

السيد عبد الرحيم العكور: شكراً معالي الرئيس، حقيقة نحن نناقش المادة السادسة دون غيرها والى ان نصل الى شطب اي مادة اخرى هذا قرار المجلس لكن انا اعود الى الفقرة (أ) من المادة السادسة اطلع المواطن على الوقائع والافكار والاتجاهات والمعلومات في المجالات التي تهم المواطن على المستوى المحلي والعربي والاسلامي انا مع اضافة والاسلامي لكني لست

مع الاخ عبد المنعم على اننا لا نريد اطلاق المواطن على اي افكار من اي مصدر كانت وترك للمواطن حرية الانتقاء قبولاً او رفضاً من هذه الافكار، شكراً معالي الرئيس.

اصوات: نثني على ذلك

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ حسني الشيباب.

الدكتور حسني الشيباب: شكراً معالي الرئيس، الحديث مرة اخرى على الفقرة (أ) من المادة السادسة ارى اضافة كلمة بعد اطلاق اطلع ايضا، اطلع المواطن واطلاعه له الحق في ان يطلع يعني مش يطلع فقط بل هو يطلع حقه في الاطلاع اذا طلب معلومة فارى اضافة كلمة اطلع ومن ثم بعد اضافة كلمة واسلامي او الاسلامي المقترح اضافتها من اللجنة القانونية ارى استبدال كلمة الدولي بالعالمي وذلك لسببين عندما يقال المستوى المحلي والعربي والاسلامي فالعربي والاسلامي هو دولي من ناحية ومن ناحية اخرى الدولي توحى فقط بان الامر يقتصر على العلاقات بين الدول بينما العالمي فهي تشمل العلاقات الرسمية دول ولكنها تشمل غير ذلك فكريا وثقافيا واجتماعيا، فاقترحي المحدد هو اضافة كلمة اطلع في مطلع الفقرة واستبدال كلمة الدولي بعد اضافة اسلامي سابقا استبدالها في عالمي وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الاستاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: شكراً سيدني الرئيس، ارجو ان يلاحظ الزملاء اننا نتحدث

في هذه الفقرة عن حرية الصحافة وليس عن التزام المواطنين بالاطلاع المواطن حقه بالاطلاع لا تعالجه قضية حرية الصحافة نحن نتكلم عن الصحافة ان تكون حرة وما الذي تشمله حريتها ما ينقدر نتكلم عن حقوق المواطنين المبثورة في قوانين مختلفة النقطة الاساسية الواقع ان هل هذه الفقرة تشكل بكليتها حتى الفقرات بكليتها تشمل ما اسقط في المادة الخامسة اولا الواقع لا ننسى ان في المادة الرابعة نحن قررنا ان تمارس الصحافة عملها بحرية فالمبدأ العام قرر في مادة سابقة فبقي في هذه الفقرات ونحن الان بصدد الفقرة الاولى نناقش جزئية مما تشمله حرية الصحافة ولا نتجاوز ذلك ارجو ان يراعي المجلس الكريم هذا وارجو ان نصوت على هذه الفقرة كما وردت مع اضافة والاسلامي قبل الدولي وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ سليم الزعبي.

السيد سليم الزعبي: الحقيقة يعني انا اريد احبي التحليل الممتاز الذي طرحه الاستاذ الشيخ العكور حقيقي تحليل بمنتهى الحضارية وايضا اقترح ان يصوت على اقتراح اللجنة على ان يضاف حرف (ر) قبل كلمة الاسلامي وننتقل الى الفقرة التالية، شكراً سيدني الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، في تقديري ان الحديث كله هو ملخصه وخاصة ان موضوع المستويات مستوى فالتعديل وموافقة اللجنة القانونية تصيف (و) وعندنا الان بعرفش اذا في اقتراح طبعاً المشروع المقدم مشروع اللجنة مع اضافة والاسلامي وموافقة اللجنة

هكذا من الأشهر



على ذلك، هل هناك مشاريع أخرى يود أحد طرحها للتصويت، استاذ فخري. اذا في اقتراح وثني عليه اريد سؤالي الاخ فخري ان كان تريد ان تذكر ان هناك اقتراح وثني عليه لطرحه للتصويت.

السيد فخري قعوار: الحقيقة انا اريد ان اعمل توليفة من مجموعة اقتراحات يعني اريد ان اطلع بشيء جديد.

معالي رئيس المجلس: يعني اخواننا اقترحوا اقفال باب النقاش بدنا نجتمع الاقتراحات ونصوت عليها.

السيد فخري قعوار: لا يعني فقط استنباط شيء مما قيل قد يكون نافعا ان لم يكن كذلك فلا بأس فانا اريد ان اؤيد قرار اللجنة القانونية وان نضيف (و) الزميل سليم الزعبي قبل كلمة الاسلامي وان نأخذ بوجهة نظر الزميل الدكتور حسني الشيبان باستبدال كلمة الدولي بالعالمي نظرا لوجاهة الاقتراح، شكراً.

معالي رئيس المجلس: هو ذكر الاستاذ حسني فاذا سمحتم لي الان في اقتراحين اضافة (و) مع الاسلامي وموافقة اللجنة المختصة واقتراح الاستاذ حسني الشيبان وثني عليه الان، وهو العالمي بدل الدولي بالاضافة والاسلامي والعالمي، الاستاذ رئيس اللجنة حول الاقتراح.

السيد رئيس اللجنة: سيدي الرئيس، حول الاقتراح الواقع معروف ان العالم يتكون من دول وفي النظام الدولي الامم المتحدة تتكون من دول فهذا النص ينسجم مع التنظيم القانوني الدولي فتعبير الدولي ما في شيء اسمه عالمي

بالمعنى القانوني النظام الدولي يقال والامم المتحدة تتكون من دول وهي الصيغة الاعلى عن الدولة المعروفة المحلية فلذلك ما جاء في القانون في مكانه والواقع خطأ ان نقول والعالمي لانه غير معروف كاصطلاح قانوني اصلا وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، فقط بلورة الاقتراح، الدكتور فوزي الدولي او العالمي.

الدكتور فوزي الطعيمة: معالي الرئيس قد يساعد معرفة الكلمات المرادفة لها في الانجليزية دولي (انترناشونال) عالمي (يونيفيرسال) ففي هذا الاطار عالمي انب وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، على نفس النقطة قبل ان نعطي الكلمة الاخيرة، الاستاذ احمد عتاب.

الدكتور احمد عتاب: شكراً معالي الرئيس، اما بخصوص اطلاع المواطن هذا وارد في الفقرة (ب) افساح المجال للمواطنين لنشر ارائهم.

معالي رئيس المجلس: لا نحن اخ احمد فقط دولي او عالمي.

الدكتور احمد عتاب: انا مع دولي.

معالي رئيس المجلس: استاذ حسني، فقط ملاحظة سريعة انت وضحتها فقط مجردا اخر المتحدثين.

الدكتور حسني الشيبان: توضيحي مفهوم في الواقع لا يجوز لكل مطلع طبعا الاستاذ حسين مجلي استاذ في القانون ولكن لا يجوز لكل

مطلع على بدايات العلاقات الدولية ان يقول دولي بمعنى بين دول الدولي الان هو عالمي دول وغير دول منظمات دولية رسمية ومنظمات غير حكومية وافكار وراء قد تكون من افراد وشخصيات وحقوق انسان هذه ليست هيئة امم متحدة كلها في نطاق (يونيفيرسل) كما اشار الدكتور فوزي الطعيمة المفهوم عالمي يشمل دولي ووسع فيه وان تقتصر الموضوع على الهيكل القانوني للتنظيم الدولي اي الامم المتحدة هذا الحقيقة قفز فوق الحقائق وواقع العلاقات في داخل هذا المجتمع الدولي فعالمي اشمل تفيد دولي ولكنها تتعدها وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، اعتقد ان الموضوع الان واضح اقترح الاستاذ حسني يوافق على والاسلامي ويقول والعالمي بدل والدولي، من يوافق على هذا الاقتراح؟

السيد الامين العام: ٢٩ - ٦٢

معالي رئيس المجلس: ٢٩ من ٦٢ من يوافق على اقتراح اللجنة اضافة والاسلامي؟ عدل والاسلامي.

السيد الامين العام: ٥١ - ٦٢

معالي رئيس المجلس: ٥١ من ٦٢ وموافقة على اقتراح اللجنة وضافة والاسلامي اضافة (و) للاسلامي، الفقرة (ب) الساحة المجال للمواطنين لنشر ارائهم، الاستاذ عيسى الرميولي.

السيد عيسى الرميولي: شكراً معالي الرئيس، ملاحظتي على الفقرة (ب) من المادة السادسة والمتعلقة بافساح المجال للمواطنين

لنشر ارائهم واقع الامر ان الصحف لا تنشر في العادة رأي المواطن الذي قد لا يتناسب مع رأي هذه الجهة او تلك كما ان بعض الصحف لا تنشر الا لانا معنيين بحكم علاقاتهم بها او علاقاتها بهم، لذا اتساءل هل هناك طريقة فعلا لارغام الصحف على عدم التمييز في موضوع افساح المجال للمواطنين لنشر ارائهم امل ان نجد نص اقوى يتيح المجال للمواطنين لنشر ارائهم واقترح ان تضاف في اخر الفقرة افساح المجال للمواطنين لنشر ارائهم دون اعاقاة او تمييز وشكراً.

اصوات: ثني على ذلك.

معالي رئيس المجلس: شكراً استاذ سليم الزعبي.

السيد سليم الزعبي: شكراً سيدي الرئيس، الحقيقة انا كنت مع هذه المادة مع هذه الفقرة لكن توقفت الان الحقيقة امام اصطلاح للمواطنين المواطنون اعتقد انها تذهب الى الافراد الاشخاص الطبيعيين فقط اعتقد هكذا لذلك سيدي الرئيس لفرض ان فعلا شركة او مؤسسة حيث ترد على مقال قبل بحقها هذا النص لا يشملها على ما اعتقد للمواطنين المقصود بها الافراد الاشخاص الطبيعيين لذلك حقيقي ان هذه نقطة ارجو من الاخوان القانونيين وغيرهم طبعاً يصححوني انا ارى افساح المجال للاشخاص لنشر ارائهم الاشخاص الطبيعي والمعنوي يكون المواطن قد يقتصر التعليق فقط على الشخص الطبيعي فقط لذلك اقتراح المحدد وانا قابل للتصحيح طبعاً افساح المجال للاشخاص لنشر ارائهم وشكراً

هكذا من الأصل



سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ  
رئيس اللجنة القانونية.

السيد رئيس اللجنة: شكراً سيدي الرئيس، أرجو ان يلاحظ الزملاء وان ترى كل فقرة في اطار القانون ككل هناك فقرة خاصة فقرة (هـ) تقول حق المواطنين هذه نحن نتحدث مرة ثانية عن حرية الصحافة اثناء حرية الصحافة لا يمكن ان نلزم الصحف بان تنشر كل ماورد اليها لكن في حرية للصحافة وفي حق للمواطنين فقرة (هـ) تقول حق المواطنين والاحزاب السياسية والمؤسسات الثقافية والاجتماعية والنقابات في التعبير عن الرأي والفكر والانجاز في مجال نشاطاتها المختلفة من خلال المطبوعات وهناك فقرة اخرى اصبح لكل حزب صحيفته وحقه ان يكون له صحيفته فالضمانات الاخرى الواقع موجودة في نصوص اخرى نحن الان نتحدث عن جزئية خاصة تتعلق في المواطنين الافراد ان مفروض ان يفسح لهم المجال لنشر افكارهم ولا يمكن هذه الفقرة ان تشمل كل الحريات الموجودة في قانون المطبوعات والمعالجة في نصوص اخرى وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ

السيد المقرر: انا اردت ان اقول ما قاله  
سيادة الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً الاستاذ  
حسني الشيباب.

الدكتور حسني الشيباب: معالي الرئيس،

في الواقع ارى ان الفكرة التي ساضيفها او اقترحها تأتي مكانها هنا افساح المجال للمواطنين لنشر ارائهم انا اعتقد ان لا بد من النص على حق الرد ايضا بهذا المجال وهو حق معمول به في القانون الحالي ولا ارى انه وقد ورد على ذكره شيء في المقترح المطروح علينا لذلك بما يحفظ لهم حق الرد ايضا ارى اضافة هذه الفقرة وهو مبدأ في الصحافة .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ المقرر.

السيد المقرر: الحقيقة حق الرد ورد في مواد أخرى وبالتفصيل وبذقة وهكذا فنحن الآن لسنا في صدد الرد ولذلك انا انصح الاخوة بعد ان يوزع عليهم الجدول ان يقرأوا القانون او مشروع القانون متكاملًا فسيجد اجوبة على كثيرا من الاسئلة التي يطرحونها وشكرًا.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الشيخ  
ابوزنط.

السيد عبدالمعتم بوزنظ: شكراً معالي  
الرئيس، بسم الله، اقترح ان يضاف الى فقرة  
(ب) بعد قولنا المساح المجال للمواطنين لنشر  
ارائهم ان يضاف الى ذلك وليس من حق  
الصحيفة الائمةاء عن النشر الا لسبب مشروع.

معالي رئيس المجلس: شكراً، شيخ  
علي.

الدكتور علي القدير: شكراً معالي  
الرئيس، أرجو أن لا تحمل فقرة ما كل ما يعيش  
بخطرنا من تساؤلات وقضايا في اعتقادي أن ما  
طرحه الأخ عيسى الريموني وجيه جداً لئلا نجد  
أن الصحافة مزاجية في نشرها آراء الكتاب

والمواطنين فلا بأس من ادخال نص للتأكيد على ضرورة الزام الصحافة الا تميز بين شخص شخص لذلك نرى بعض الصحف لا تنشر الا لاشخاص معينين واتجاهات فكرية معينة وان كنت اقر بان المرحلة القادمة مرحلة حزبية وسيكون للحزب مجالاتها وجرائدها الخاصة بها وهي التي ستعبر عن قطاع اوسع من اراء المواطنين عما هي عليه في صفحتها المحلية لذلك ارى فقط ان نثني على ما ذكره الاخ عيسى الرموني وتخصيص عمل دوما بتميز اي ان الصحافة تنسج مجالا للمواطنين ان ينشروا ارائهم دوما تميز ودون اعاقه فهذا باعترافي جيد وما ذكره الشيخ عبدالنعم لا ارى له مبررا في هذا الموقع وان كان له مواقع اخرى يمكن ان يرد ما ذكر وشكراً.

معالي رئيس المجلس : شكراً، الاستاذ  
رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة : ارجو مرة ثانية ان اذكر الاخوة ان المرحلة القادمة هي مرحلة التنظيمات السياسية ولكل تنظيم صحيفته التي تتناقص مع ما يرد اليها لنفترض ان صحيفة اسلامية بعث ناقد لها ان ينقض كل هذا التوجه، فهل مفروض ان الزم هذه الصحيفة اني صحيفة ناطقة باسم حزب ان تنشر ما هو منافي لكل خطها الواقع هذا مجال لا استطيع ان اقول هذه هي الحرية ان تكون لديك صحيفة وان يكون في هذه الصحيفة نقيص لتوجهاتها انت حرك حقيقة حقها ان تنشر لك وليس هناك التزام عليها ان تنشر ما يناقض مع معتقدها وكذلك اي حزب من الاحزاب وعندما نقول

تشمل حرية الصحافة تشمل كل الصحف ما يسمى الصحف القومية ما يسمى الصحف الحزبية فانا اكون ان الواقع مفروض عليها هذا لا تناقض هذا تدخل في حرية الصحافة في الوقت اللي نحن عم نشرع في حرية الصحافة، الواقع ما يقال وما يطرح انا انه انقضض حرية الصحافة ولا يهدم حرية الصحافة لذلك النص المقترح في هذه الفقرة الواقع في مكانه والحريات الاخرى يا اخوان كما هو ايضا حق الرد حق الرد تعالج المادة (٣٠) مثلا بدقه والمادة (٣٣) يمكن اكثر من مادة حق الرد مضمون في مادة مستقلة ومعالج حقيقة في دقة اذا واحد بده يرد بده يرد على صحيفة حتى لو نقض افكاره ملزمة اذا مسته ان يرد بهذه الصحيفة وايضا ان يملك ان ينشر غصب عنها وعلى حسابها وشكراً، ويغض الصحيفة هذا حق الرد بس بصحافة اخرى اذا اخذنا ما يقوله الاخوان هذا تدخل في حرية الصحافة وليس حماية لحرية الصحافة وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ  
محمد المعرعر.

السيد محمد المعرعر: شكراً معالي  
الرئيس، ارى استبدال الفقرة (ب) افساح  
المجال للمواطنين لنشر ارائهم بالعبارة التالية:  
السماح للمواطنين بنشر ارائهم وردودهم.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ  
فخري.

السيد فخري قموار: شكراً معالي  
الرئيس، التمعن في هذه الفقرة يفيد ان المعنى  
المستفاد من هذه العبارة هو اطلاق المجال امام

كَلَامُ اللَّهِ

اي مواطن ليقول اي رأي يشائه في اية صحيفة يشائها اي ان حق المواطن اصبح مطلقا في التعبير عن رأيه في اي مكان وفي اي اتجاه وهذه مسألة إيجابية وتعمد عليه اللجنة التي وافقت عليه وايضا يقدر للمشروع الاصلي لكن هذا يثير تساؤلا، هل صحيح انه يجوز ان يعطى مثل هذا الحق لكل مواطن؟ هل صحيح ان كل مواطن قادر على التعبير عن وجهة نظرنا ضجة وقابلة لان تعمم على الآخرين؟ هل صحيح انه يجوز للمواطن ان يتدخل وان ينشر رأيه في صحيفة اسلامية او غير اسلامية كما ذكر الاستاذ رئيس اللجنة، هذا تدخل في اتجاه الصحيفة وفي خطها وانا اعطي هذا الحق لمن هو ولن هو اصلا ليس له حق يعني لا يجوز ان اعطي حق الكتابة والتأليف والتعبير عن الرأي لكل انسان على نحو مطلق هذه رومانسية وطوبائية غير معقولة ينبغي ان يقيد هذا الامر اذا انا فتحت الباب لكل مواطن هذا يعني ان اي مواطن سوف يأتي الى الجريدة ويطلب بنشر رأيه واذا لم ينشر رأيه سوف يقوم بمقاضاتي بموجب هذا البند وبالتالي يصبح هذا الامر غير منطقي ومربك ايضا للعملية الصحفية ولذلك اقترح ان يقيد هذا النص وان تزال (ال) التعريف عن كلمة مجال اي المساح مجال للمواطنين لنشر ارائهم وفي الوقت نفسه لست مع توسيع هذه الفرصة بمعنى وعدم وضع عوائق وازالة كل ما من شأنه ان يحد من حرية المواطن في التعبير عن رأيه لست مع اضافة مثل هذه الاراء انا مع تقيد هذا الامر واعطاء المسؤول في الصحيفة حرية قبول هذه المادة او رفضها وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ ليث.  
السيد ليث الشيبيلات: بسم الله الرحمن الرحيم.  
سيدى انا لا ادري كيف فهم الفهم الذي تفضل به الزميل فخري قعوار لا يفهم من نص المادة الزام في نشر في مطبوعة بل على العكس يفهم من ذلك حق المواطن في نشر اراءه من خلال المطبوعات اي انه يحق له ان يصدر مطبوعة حسب القانون هكذا يفهم من هذا النص ولا يفهم من خلال المطبوعات القائمة، شكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ عبدالحفيظ.  
السيد عبدالحفيظ علاوي: شكراً، معالي الرئيس انا لاحظ اولاً اننا نقضي وقتاً طويلاً في امور واضحة مع اهمية الحوار ارى النص الموجود مناسب لان هذا حقيقة هو حق افساح المجال للمواطنين لنشر ارائهم يعني هذا مطلوب من الصحافة وفي نفس الوقت نحن لا بد ايضا ان نعطي الحرية حتى للصحيفة ولما لكي الصحيفة عندما نتحدث عن الحرية لا بد ان نتحدث عن الجانبين ولا يجوز ان نكون دكتاتوريين في جانب يعني ديمقراطيين في جانب اخر لذا اقترح افعال باب النقاش والتصويت على الفقرة وشكراً.

اصوات: نثني على ذلك.

معالي رئيس المجلس: في الحقيقة الجزئية لحد الان اقتراح او اقتراحين اللي نثني عليهم فاذا تكلم (١٤) اخ من الاخوان حول هذه الجزئية

هل يكفي هذا، فهناك اقتراح والله عندي اسماء الاخوان، عبدالرؤف الروابدة، حمزة منصور، عبدالمجيد الشريدة، احمد الكفاوين، استاذ الدغمي، الاستاذ العمري، الاستاذ ابو زنت، الاستاذ منصور، استاذ محمد فارس الطراونة، عدد كبير موجود واقترح هذا الاقتراح فاذا وجدتم انه يكفي فنعود للمقترحات، الاستاذ عيسى الرموني قال وثني عليه الاستاذ الدغمي نقطة نظام.

السيد عبدالكريم الدغمي: شكراً معالي الرئيس، حقيقة اعمالاً للنظام الداخلي عندما يطرح وقف النقاش ويثنى على هذا الاقتراح يسمح لمعارض واحد بالكلام ضد وقف النقاش وانا اريد ان اتكلم في موضوع عدم وقف النقاش واعارض اقتراح وقف النقاش ثم يصوت المجلس هل يقلل باب النقاش ام يبقى النقاش مستمراً؟ انا الحقيقة اعارض افعال باب النقاش واذا سمحت لي ان اتكلم سأتكلم، لماذا؟ سأتكلم لماذا اعارض افعال باب النقاش؟ سيدى الرئيس.

معالي رئيس المجلس: طيب تفضل.

السيد عبدالكريم الدغمي: شكراً معالي الرئيس، حقيقة انا اعارض افعال باب النقاش لان الفهم ان هذه المادة (٦) من المشروع والذي دمجنا بها المادة الخامسة من هذا المشروع انها مبادئ عامة لمشروع القانون، وهذه المبادئ مبنية في صدر المادة حيث تذكر انها تشمل حرية الصحافة كما ذكر رئيس اللجنة الحقيقة اننا نستطيع ان نضع في هذه المادة كل ما نفكر به بخصوص الصحافة لكن ان نصيق ذرعاً في

نقاش هذه المادة هذا امر مفروض ارجو ان يسمح بالنقاش باستفاضة في هذه المادة لانها هذه هي المبادئ العامة التي سيسير عليها قانون المطبوعات والنشر وكلنا يعلم ان قانون المطبوعات والنشر هو من قانون الحريات العامة الذي طالما طالبنا به وطالبنا بتعديله لذلك اعارض اغلاق باب النقاش وارجو ان يستمر النقاش وشكراً سيدى الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، مع الاقبال الشيخ العكسور، تفضل الاستاذ العكسور.

السيد عبد الرحيم العكسور: شكراً معالي الرئيس، الحقيقة انا مع افعال باب النقاش لاننا نناقش فقرة من مادة ولا نطالب بافعال باب النقاش في المادة كاملة نحن نريد ان نقفل النقاش في الفقرة (ب) وقد تكلم كما ذكر معاليك (١٤) اخ في فقرة (ب) وفيها اقتراحين نحن نطالب افعال باب النقاش في فقرة (ب) واستمرار النقاش في بقية المادة وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لك، الحديث حول الفقرة (ب) تكلم (١٤) اخ على فقرة (ب) فقط اما بقية المادة مفتوح عليها النقاش، هل تودون الاستمرار على الفقرة (ب) بعد (١٥) طيب اذا فقرة (ب) في اقتراح حول اضافة دون احاقه او تميز هذا نثني عليه الاقتراح الاستاذ عيسى اللي قدمه، من يوافق على هذا الاقتراح؟

السيد الامين العام: ١٦ - ٦٢.

معالي رئيس المجلس: ١٦ من ٦٢ اي

هكذا من الأهل



اقتراح آخر غير ماهر مدرج الاخ الامين العام،  
ما هو الاقتراح استاذ فخري؟

السيد فخري قعوار: كلمة مجال وثني  
عليه فقط شطب (ال) التعريف نعم.

معالي رئيس المجلس: افساح المجال  
للمواطنين لنشر ارائهم اقتراح الاستاذ فخري،  
من يوافق على ذلك؟

السيد الامين العام: ١٢ - ٦٢

معالي رئيس المجلس: ١٢ من ٦٢ اي  
اقتراح آخر استاذ سليم الزعبي عندك اقتراح  
وثني عليه.

السيد سليم الزعبي: سيدي اقتراحي  
المحدد سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: عفواً الاستاذ  
سليم قال بدل المواطنين الاشخاص.

السيد سليم الزعبي: الاشخاص  
والسبب في ذلك ان نفس المجال للاشخاص  
الطبيين والمعنوين ان ينشروا او يفسح المجال  
امامهم.

معالي رئيس المجلس: للاشخاص بدل  
المواطنين، من يوافق على ذلك؟

السيد الامين العام: ٢٠ - ٦٣

معالي رئيس المجلس: ٢٠ من ٦٣ وعدم  
موافقة، اعتقد ان هذه الاشياء الان الاصل،  
المقدم من يوافق عليه؟ الفقرة (ب) النص المقدم  
بالمشروع المقدم.

السيد الامين العام: ٤٧ - ٦٣

معالي رئيس المجلس: ٤٧ من ٦٣،

وموافقة على النص المقدم بالاصل بالمشروع،  
هذا على (ب) فقط؛ الفقرة (ج) معروضة على  
المجلس الكريم، الاستاذ عبدالرؤف  
الروابدة.

السيد عبدالرؤف الروابدة: شكراً  
سيدي الرئيس، لقد جرى البحث في الجلسة  
السابقة عند الغاء المادة الخامسة على ان نضيف  
على الفقرة (ج) حق الحصول وارجون نبين هنا  
اننا نتكلم عن حرية الصحافة ولا نتكلم عن  
حرية المواطنين هذه المادة كاملة تعني ماذا تعني  
حرية المطبوعة وليس الحريات للمواطنين ومن  
هنا اقول تشمل حرية الصحافة (ج) حق  
الحصول ان نبداً بكلمة حق ووافق اخي الكريم  
رئيس اللجنة على اضافة وتداولها ولكن تموطاً  
من ان بعض المعلومات هناك قوانين تحول دون  
السماح بالحصول عليها ان نقول في حدود  
القانون في نهاية المادة (٣) نقاط تبدأ بحق  
الحصول بعد كلمة تحليلها وتداولها وبآخر  
الفقرة وذلك في حدود القانون حتى نصون سرية  
امور ينص القانون على سريتها، شكراً سيدي  
الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ  
العمرى.

السيد كامل العمرى: ان الذي يخشى  
منه الاستاذ عبدالرؤف مفيد بكلمة هم  
المواطنين فلا داعي الى ان تقيد في القانون لان  
الذي لا يهم المواطنين لا ينشر وانتهى الامر.  
معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ  
منصور مراد.

السيد منصور مراد: شكراً معالي  
الرئيس، يعني بالحقيقة عتب اخوي الي (١٤)  
نكلموا في المادة (ب) فقرة (ب) (٤) او (٥) منهم

على بعض المعلومات وتحديداً ضريبة قانون  
الدخل لاسباب خاصة في الضريبة، شكراً  
معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً استاذ احمد  
عويدي.

الدكتور احمد عويدي العبادي: شكراً  
سيدي الرئيس، الحقيقة انا لست مع اي اضافة  
الا بكلمتين الاولى ما اضافته سعادة رئيس  
اللجنة بكلمة وتداولها بعد وتحديدتها واطراف  
ايضا في حدود القانون في نهاية الفقرة اما اضافة  
كلمة حق فلا اراها ضرورية لان هذا كله شيء  
يعتمد ايضاً على مقتضيات الحال في كل دائرة  
وحسب القوانين والنظمة فتصبح المادة على  
التحو التالي.

الحصول على المعلومات والاخبار  
والاحصائيات التي هم المواطنين من مصادرها  
المختلفة وتحديداتها وتداولها ونشرها والتعليق  
عليها في حدود القانون، شكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً الاستاذ  
سليم الزعبي.

السيد سليم الزعبي: شكراً سيدي  
الرئيس، انا اتفق مع الاضافات باضافة كلمة  
حق في مطلع الفقرة وتداولها بعد كلمة ونشرها  
اما في حدود القانون فحقيقة هذه العبارة موجودة  
في الدستور في مادة في الدستور تقول والصحافة  
والطباعة حرتان في حدود القانون وعندما نقول  
في حدود القانون نقصد القانون بعمومه وليس  
فقط قانون المطبوعات نشر اي قانون يعني معنى  
ذلك في قانون حماية وثائق الدولة واسرار الدولة  
يمنع نشر الوثائق الا يعني بعد مدة معينة في ايضاً

سمحت لهم معالي الرئيس يتكلموا مرتين  
وبعض الاخوة الي كان لهم رغبة في الحديث ما  
طلع لهم وقت فارجو بمسألة وقت النقاش ان  
يؤخذ هذا بعين الاعتبار على كلا بالنسبة للفقرة  
(ج).

معالي رئيس المجلس: قبلها حقيقة الاخ  
منصور حقيقة امامك (٤) او (٥) مسجل اسمك  
حقيقي.

السيد منصور مراد: على كل بالنسبة  
للفقرة (ج) ارى ضرورة اضافة كلمة الحصول  
بعد الحصول الحصول والحصول على المعلومات  
لان نخشى ان تضع عراقيل يعني كلمة الحصول  
لا تكفي معالي الرئيس لتعزيزها بكلمة وحق  
الوصول وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم،  
الشيخ ابوزنط.

السيد عبدالمعتم ابوزنط: شكراً معالي  
الرئيس، في الفقرة (ج) اقترح ان تضاف لفظاً  
بعد قولنا الحصول على المعلومات والاخبار  
والاحصائيات الموثقة لان كلمة الموثقة تفوت على  
الصحفي عقلة السبق الصحفي فلذلك ضرورة  
وجود الموثقة لتكون قيداً مانعاً من السبق  
الصحفي وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ  
محمد فارس الطراونة.

السيد محمد فارس الطراونة: شكراً  
معالي الرئيس، اتفق مع الاضافات واثني على  
رأي الاستاذ عبدالرؤف في اضافة في حدود  
القانون لان في كثير من القوانين تمنع الحصول

هكذا من الأهل

قانون ضريبة الدخل يمنع نشر المعلومات هذا هو القانون المقصود فيه في حدود القانون لذلك سيدي الرئيس أنا أقول أنه لا لزوم لأن نضع كلمة بحدود القانون لأن الدستور أيضاً حسمها إذا وضعناها سنكررها في كل مادة محسومة حقيقة في الدستور في حدود القانون والقانون مش فقط للقانون هذا القانون بعمومه قانون اسرار الدولة، قانون ضريبة الدخل أية قوانين أخرى فيها فعلاً نصوص خاصة تمنع نشر وثائق أو معلومات معينة لذلك أنا أقترح أن نصوت على هذه المادة بإضافة كلمة حق في مطلعها وتداولها بعد كلمة ونشرها وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ المقرر.

السيد المقرر: الحقيقة نعم في هذه القضية كل مادة وفقرة هي سواءاً نص على هذا أم لم ينص فهي في حدود القانون وبالتالي أنا اعتبر ذلك تزييداً وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ فخري.

السيد فخري قعوار: شكراً معالي الرئيس، أشعر بالخوف من بعض العبارات المطاطية القابلة للتأويل في نصوص بعض القوانين وفي هذه الفقرة على وجه التحديد الحصول على المعلومات والأخبار والأحصائيات التي تهم المواطنين أنا لا أعرف من هي الجهة التي تقرر أن هذه الأحصائيات تهم المواطن أو لا تهم وهل هناك أحصائيات ومعلومات واختيار لا تهم المواطنين وبالتالي يعني هذا سيميدنا إلى أيام

القانون الذي ما يزال سارياً ومعمول به حتى الآن عندما كانت وزارة الاعلام تقول ان هذا الحيز يهدد السلامة العامة حسب نصوص القانون يهدد السلامة العامة السلامة العامة أصبحت كلمة مطاطية فإذا نشر خبر عن مجلس الوحدة الاقتصادية يصبح هذا تهديد للسلامة العامة وأمن البلد وتقوم الحكومة بإغلاق الصحيفة هذا يعني الكلام المطاطي أنا يعني أفضل وأحب أن تنفاده في نصوص القوانين وأن تكون الالفاظ محددة وقاطعة وجامعة ومأنمة بحيث لا تقبل تأويل واجتهاد أو أكثر من تفسير كلمة الذي تهم المواطنين أنا في رأيي أنها عبارة مطاطية قابلة للتأويل وتزييداً ليس لها لزوم، فإذا قلنا الحصول على المعلومات والأخبار والأحصائيات من مصادرها المختلفة وتحليلها... الخ. يستقيم المعنى ونفي الغرض مع رغبتني في تأييد الأخوة الذين اضافوا كلمة حق في صدر هذه المادة وتأييد رئيس اللجنة القانونية في اضافة كلمة وتداولها بعد كلمة وتحليلها وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الشيخ علي الفقير.

الدكتور علي الفقير: معالي الرئيس الفقرة (ج) لست مع ما اقترحه رئيس اللجنة القانونية بإضافة وتداولها لأنها تزييداً ما دمتنا قد اعطينا حق النشر فما قيمة التداول عندئذ والنشر اعم في المادة السابقة ما في نص لموضوع النشر لذلك أورد ذكرها في المادة الخامسة التي طلب حذفها يعتبر حق الحصول على المعلومات والأخبار وتداولها جزءاً لا يتجزء من حرية

الصحافة لا يتكلم عن النشر هنا جاءت عبارة النشر فهي تعني لذلك لسنا بحاجة لكلمة تداول لأنها تزيد الأمر الثاني لست مع ما اقترحه معالي ابو عصام في الموضوع فيما يتفق واحكام القانون او بما ينسجم مع القانون ذلك لأن المادة (٤٢) من مشروع القانون ينص على ما يجوز نشره وما لا يجوز نشره، توصية ليست الحقيقة ملزمة المجلس قد يناقش هذه القضية هناك وليس هنا لذلك لا أرى زيادة هذا النص في هذا الموقع وإذا كان لا بد من هذا القيد فليكن بتلك المادة وليس في هذه المادة لذلك أرى معالي الرئيس ان تقتصر فقط على اضافة حق الحصول وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ المقرر.

السيد المقرر: الحقيقة هناك معنى للتداول غير النشر يمكن ان يكون التداول بين صحف وبين دوائر وبين كذا فالنشر غير التداول وقد ينشر ويتداول وبالتالي تداول لها معنى دقيق مغاير غير النشر وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ عبدالرؤف الروابدة.

السيد عبدالرؤف الروابدة: شكراً، فقد انصرف المديدين لفهم كلمة وذلك في حدود القانون لعدم انشاء اسرار الدولة لم ينصرف ذلك في ذهني الى هذا الجزء فقط وإنما هناك اسرار للناس يجب الحفاظ عليها كان لا تنشر مداولات المحاكم قبل صدور الحكم النهائي وهناك قضايا أخرى كثيرة يجب الحفاظ على سريتها اما القول بان كلمة في حدود القانون وردت في الدستور ولا حاجة لتكرارها فلماذا

نكرر الحديث عن حرية الصحافة فقد وردت في الدستور اذا الاصل ان لا نكرر ما ورد في الدستور ما دامت هذه الصيغة صيغة دستورية نكررها بصفتها الكاملة وردت الحرية مرتبطة بحدود القانون نريدها في قانوننا مرتبطة في حدود القانون حتى يعرف ممارس هذه الحرية ان عليها ضوابط هي تشريعاتنا المعمول بها، شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ حسني الشياح.

الدكتور حسني الشياح: شكراً معالي الرئيس، الحقيقة لا أريد اطيل إنما ما انوي قوله كان قد قاله الزميل فخري قعوار ارى لغايات الدقة ونجيب التأويل ان نحذف كلمة التي تهم المواطنين هذه حرية الحصول على المعلومات والأخبار والأحصائيات هذه حرية للصحافة ولا احد يملك تقييم ماذا تهم المواطن وماذا لا تهم أنا اعتقد فعلاً لا بد من أجل غايات الدقة حذف هذه الكلمة، انني أيضاً على ضرورة اضافة كلمة تداولها بعد تحليلها بمعناها المختلف عن النشر، شكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، معالي وزير الاعلام.

معالي وزير الاعلام: شكراً معالي الرئيس، أحسن ان من الضروري في هذه الفقرة ان يضاف في آخرها عبارة بحدود القانون، لماذا؟ نحن هنا نتحدث عن حرية الصحافة وافاق حرية الصحافة وحدود حرية الصحافة ولا نتوقع من كل من يتعامل مع عملية الاختيار ان يكون داعياً ومدركاً الى انه يتعامل مع اعراض

هكذا من الأشهر



الناس ومع اسرار الدولة وبالتالي التذكير وذكر  
فان الذكرى تنفع المؤمنين بان العمل والتعامل  
مع هذه الاشياء والتي قد تمس الناس والتي قد  
تمس امن الدولة وقد تمس حقوق المواطنين  
التذكير بان هذا العمل كله ينبغي ان يتم في  
حدود المعرفة بالقانون امر لا يضر بل ينفع ومن  
هنا الاقتراح الذي اقترحه معالي النائب المحترم  
الاستاذ عبدالرؤوف الروابدة باضافة كلمة في  
حدود القانون في هذه الفقرة تحديدا امر مفيد ولا  
يضر بل قد نحتاج اليه ونحن نتعامل مع ونحدد  
افاق وحدود حرية الصحافة، شكراً معالي  
الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ  
محمد الحاج.

الدكتور محمد الحاج: شكراً معالي  
الرئيس، انا اعتقد ان هذه الفقرة لا تحتاج الى  
اية اضافة بل ازيد حذف كلمة التي تهم  
المواطنين وكل ما ذكره الاخوة من اضافات  
اعتقد انه غير ضروري اطلاقاً حتى في قضية في  
حدود القانون لان قضية في حدود القانون يمكن  
ان تضاعف في كل مادة والى كل فقرة في اي قانون  
فيمكن ان نقول اساح المجال للمواطنين لنشر  
ارائهم في حدود القانون واطلاع المواطن على  
الوقائع في حدود القانون، القانون في اية قضية  
له قواعده ولا يجوز مخالفة اي قانون اما ان  
تعتبرها ترثيمة نردها مع كل مادة اعتقد ان هذا  
تزيد غير ضروري اطلاقاً وبالتالي انا اقترح ان  
يبقى النص كما هو مع حذف التي تهم المواطنين  
فقط وشكراً.

اصوات: نثني على ذلك.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم،  
الشيخ عبدالباقي.

السيد عبدالباقي جو: هو جيداً ايراد  
كلمة في حدود القانون اذا لم يكن هناك ما يفني  
عن هذه الكلمة الا ان المواد (٤٢) حتى (٤٥)  
شملت كل ما هو عذور وعذور على المطبوعات  
على الصحف ان تتعرض له وتنشره ولذلك لا  
حاجة الى وضع اضافة مثل هذه الكلمة، اما ما  
يهم المواطنين فليس شرط ان نحذف هذه  
الجملة كذلك لانها لا تضر ولا تعطي الحق لغير  
المواطنين ان يحدد ما هو الضروري مما هو ليس  
ضروري وشكراً.

معالي رئيس المجلس: وشكراً لكم،  
استاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: الى حد الان انا  
ارى اننا نختلفين على شيء لا يجوز الاختلاف  
عليه فيما يتعلق بكلمة حق الحصول هذا قرره  
المجلس عندما شطبنا المادة الخامسة بان نضع  
هذا الحق في المادة السادسة ومكانه الطبيعي هي  
هذه الفقرة لقرة (ج) فاذا اضافتها او علم  
اضافتها نحن قررنا اضافتها عندما حذفنا المادة  
السادسة، فيما يتعلق وتداولها ايضا كلمة تداولها  
موجودة في المادة الخامسة فقلنا نحن مضمونها  
نريد ان ننقله للمادة السادسة ومن هنا كان  
الاقتراح بوضع تداولها اما تعبير في حدود القانون  
الكل يقول ان هذا تحصيل حاصل كل القوانين  
الاخرى التي تحمى المعلومات الواردة في اطارها  
هي قوانين خاصة فالواقع اضفنا ام لم نضف هذا  
تحصيل حاصل ان موجود وانتم ايضا اضيفتم في  
المادة الرابعة من هذا القانون قلتم في حدود

المواطنين كلمة حذف تهم المواطنين حذفها ونثني  
عليها، في اقتراحات اخرى لا ادري ان كان  
الامانة العامة او اصحاب الاقتراحات يطلبون  
التصويت عليها فحذف كلمة تهم المواطنين ان  
كان هناك وتم التثنية عليها. نقطة نظام استاذ  
فخري.

السيد فخري قموار: شكراً معالي  
الرئيس، معالي الرئيس انا اقترحت فعلاً شطب  
عبارة التي تهم المواطنين لكنني في الوقت نفسه  
اوافق يعني اقترحي ان تكون العبارة كالآتي فقرة  
(ج) كالآتي حق الحصول على المعلومات  
والاخبار والاحصائيات من مصادرها المختلفة  
وتحليلها وتداولها ونشرها والتعليق عليها اي انني  
اوافق على رأي اللجنة مع حذف عبارة التي تهم  
المواطنين.

معالي رئيس المجلس: هذا انا الذي  
طارحه اخ فخري، على نقطة النظام واردة الان  
انا هذا اللي طارحه على التصويت واستاذن فيه،  
الاخوان في اقتراح ونثني عليه من العبارة التي هي  
اصلها ما قدم لتشمل المادة الخامسة سابقاً وفيها  
حق الحصول وفيها التداول وفيها حدود القانون  
ثلاث نقاط اساسية ومن ضمن غير هذا طرح  
حذف وهي لا علاقة لها بالنقاط الثلاث وهي  
التي تهم المواطنين في الاقتراح ونثني عليه حذف  
التي تهم المواطنين من يوافق على ذلك.

السيد الامين العام: ٨ - ٥٣

معالي رئيس المجلس: ٨ من ٥٣ اذاً تقرأ  
الفقرة متكاملة حق الحصول على المعلومات  
والاخبار والاحصائيات التي تهم المواطنين من  
مصادرها المختلفة وتحديدها ونشرها والتعليق

القانون لما قلنا المادة (٤) قلنا تمارس الصحافة  
عملها بحرية قلنا في حدود القانون فاذاً المادة  
هذه في حدود القانون مضافة في المادة (٤)  
فوضعناها ام لم نضعها سيان وانا الواقع حسباً  
للتقاش اقول فلنضع في حدود القانون لان هذا  
تحصيل حاصل ولا نختلف على شيء يضيف  
شيئاً ولا ينقص شيئاً لذلك اعسود راجياً  
التصويت، اما فيما يتعلق التي تهم المواطنين  
سهوت ان اذكر ذلك الواقع لاحظ ان نتكلم عن  
حرية الصحافة الصحافة الواقع هي التي بدت  
تقرير ما الذي يهم المواطنين ام لا. لا رقيب  
عليها امر نتحدث عنه ولا نقول تشمل حرية  
الصحافة ما يلي الحصول على المعلومات هي التي  
تريد ان تحصل على المعلومات التي يتم المواطنين  
وحجتها بهذا نقول ان هذا يهم المواطنين وهي  
التي تقرر ذلك فارجو ان يلاحظ في القرار ان  
الصحافة لا رقيب عليها في هذه النقطة وهي  
الميل وهي التي تمهد الذي يهم المواطنين والذي  
لا يهم المواطنين لذلك اعود راجياً التصويت على  
المادة كما وردت من اللجنة القانونية بتعبير حق  
الحصول اضافة حق لانكم اضيفتموه وتداولها  
ايضاً لانكم قررتموه ولان في حدود القانون امر  
منطقي وفي مكانه وقرره نفس المجلس في المادة  
الرابعة من هذا القانون نفسه وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، هل  
يكفي هذا؟ هذه المادة او الفقرة من المادة اتفق  
لها نتائج المادة الخامسة المحذوفة وهناك اقتراح  
متكامل ونثني عليه من اكثر من زميل اللي قدمه  
الاستاذ عبدالرؤوف كلمة حق الحصول التداول  
في حدود القانون تشمل تغطي المادة السابقة  
ولحل مشكلة هنا في اقتراحات حول حذف تهم

هكذا من الأهل

عليها وتداولها في حدود القانون هذا النص المتكامل من يوافق على ذلك.

السيد الامين العام: ٣٥ - ٥٤

معالي رئيس المجلس: ٣٥ من ٥٤ وموافقة على هذا النص البديل في فقرة (ج) فقرة (د) مطروحة على المجلس، استاذ ابو محمد تفضل استاذ مطير البستنجي.

السيد مطير البستنجي: اقترح في (د) حق المطبوعة الصحفية ووكالة الانباء والمحدد والصحفي في ابقاء مصادر المعلومات او الاخبار التي يتم الحصول عليها سرا اضافة الا على القضاء لان هناك اطلاق في عملية المنع الا على القضاء بالاضافة الى هذه الفقرة.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ عبدالمجيد الشريدة.

السيد عبدالمجيد الشريدة: اؤيد ما تفضل فيه الاخ المطبوعة والصحفي ووكالة الانباء تأخذ من مصادر لكن قد يتعرض هذا الى الاعتداء على الحقوق بما تترتب عليه اقامة الدعوى فلا يجوز تحصين هذه السرية امام القضاء على الاقل لذلك لابد اعتقد من ورود الا القضاء حصناه من جميع الوجوه ما عدا القضاء وهذا حق لانه يمكن هنالك اشخاص معنويين او طبيعيين يقيموا الدعوة فيفسروا بسبب نشر معين اذا هذه السرية ومصادرها يجب ان ترد الى القضاء ونعطي حق المواطن الشخصي ان يقيم دعواه الى القضاء وهي تعرف مصادر هذه السرية، شكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ

رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: شكراً سيدي الرئيس، ارجو فيها يتعلق في هذه المادة ايضا وفي قانون المطبوعات عموماً نحن نشرع للمطبوعات وليس للقضاء البيئات امام القضاء يحددها قانون البيئات واصول المحاكمات الحقوقية وهذه المادة من الاهمية بمكان لا نأخذ بالسرية امام القضاء اصلاً، اصلاً امام القضاء ممنوع ان يقدم شخص بيته ضد نفسه، فهل يمكن ان نقول شيء يتعلق في الصحافة نقول شيء ملكك قدمه ضدك هذا اصلاً في القضاء غير معروف نحن نفكر في ذلك نحسن القضاء نحن اذا اضفنا هذه الاضافة الواقع نشرع للقضاء خلاف لطبيعة التقاضي ولطبيعة قانون البيئات التي تمنع وتحصن اي شخص لا يجوز لاي منا نحن في هذه القاعة او لاي مواطن هو محصن من ان يقدم دليل ضد حاله فاذا حصل على معلومة تدنيه اقول والله ان امام القضاء قدم بيته ضدك هذا غير معروف بالتقاضي لذلك ارجو ان لا نأخذ في هذه الاضافة وان لا تضاف وان لا نشرع للقضاء المشرع له في قانون اصول المحاكمات الحقوقية والبيئات ولا سرية على المحاكم اصلاً لكن ايضا بنفس الوقت لا يلزم شخص بان يقدم دليل ضد ذاته وضد نفسه في حاله كان لما نقول يا صحافة انتي ملزمة ان تقدمي دليل ضد حالك لذلك أنا ضد هذه الاضافة وارجو ان يصوت على المادة فقط باستبدال كلمة سرا بسرية وهذا تعديل لغوي فقط وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم،

استاذ عبدالحفيظ.

السيد عبدالحفيظ علاوي: شكراً معالي الرئيس، ايضا انا اثني على ما قاله رئيس اللجنة وهناك لاحظ ان هناك خلطاً حين مناقشة القرارات فهنا الحقيقة الكلام عن المعلومات والسرية هنا تعني ان لا يبيحها للآخرين الا في الحدود المطلوبة حفاظاً على الاعراض وغيرها واجادها في مادة اخرى، واذا انا ارى لا ضرورة لاي زيادة على هذه يعني على هذا النص لانه كاف وارجو اغلاق باب النقاش والتصويت وشكراً.

اصوات: تنفي على ذلك

معالي رئيس المجلس: شكراً، معالي وزير الاعلام.

معالي وزير الاعلام: شكراً معالي الرئيس، بالنسبة لما قاله سعادة رئيس اللجنة القانونية من ان افشاء مصدر المعلومة نحن نتحدث هنا تحديداً عن افشاء مصدر المعلومة امام القضاء وامام القضاء فقط، ردي على ملاحظة سعادته هو انه قد تنشأ حالات يصبح فيها معرفة المصدر امراً في غاية الاهمية للامن الوطني والقومي لا ينبغي ان يحس الصحفي ان حصوله على المعلومات والحق الذي يعطيه له القانون في الاحتفاظ بهذا الحق انه حق مطلق يجب ان يعلم هو ويعلم معطي السر او خبر السر انه عرضة في بعض الحالات ان يسأله من اين حصلت على هذا النبأ؟ واذا حضرنا الاخوة النواب المحترمين انه منذ اسبوع فقط جلبت امام القضاء البريطاني القناة الرابعة في التلفزيون لانها بثت فلما تتضمن مقابلات اجرتها مع

اعضاء في الجيش الجمهوري السري الايرلندي فتقدمت الحكومة البريطانية بشكوى امام الرابعة للقضاء تطلب منها معرفة عناوين ومقر اقامة الاشخاص الذين استقت منهم هذه المعلومات واين جرى اللقاء فامتنعت المحطة فغمرت (٧٥٠) الف جنيه استرليني ودمرت بموجب هذا القرار الذي اريد ان اقله واكرر عليه انه ليس بالضرورة ان يكون افشاء المصدر كما ذكر معالي عطوفة الاستاذ حسين مجلي اداة الشخص لنفسه قد لا تنشأ هذه الحالة قد يكون افشاء السري ليس اداة للشخص نفسه وانما اداة للمصدر الذي اعطاه المعلومة نحن نتكلم هنا عن التعامل مع سرية المعلومات ولذلك نحس بامانة انه اضافة كلمة الا على القضاء وبالنسبة هذه العبارة الا على القضاء واردة في القانون الجزائي في مثلاً وفي كثير من القضايا وهي معي هنا ان اراد ان يطلع عليها في كثير من الدول تشعر الصحفي انه في بعض الحالات الخاصة الخطرة قد يضطر اذا نشر نبأ ان يبلغ عن مصدره، شكراً جزيلاً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الاستاذ وزير الدولة للشؤون البرلمانية.

معالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية: شكراً معالي الرئيس، الحقيقة للكلام الذي قيل ان لا يجوز ان يقدم الشخص بيته على نفسه فهذه ليست بيته لان البيته والجسم في موضوع للصحيفة هذا اكبر بيته عليها ولذلك المحكمة لا للصحيفة هذا اكبر بيته عليها ولذلك المحكمة لا تحتاج الى شهود، كشف سر المعلومات حقيقة الوارد هنا وفي هذه الفقرة للذين يتناولون احيانا ويقوم بافشاء معلومات قد تضر بالدولة وقد تضر

هكذا من الأهل



مثلاً بالجيش فهذا نوع من التخريب فلا يجوز ان يتمتع بحجة هذا الموضوع ويكتفي فقط بالجرم النشر الذي قد يقع على الصحيفة بل يجب ان يتعداه للذي افشى هذا السر وهو مستأمن عليه.

ثانياً: قضية ان لا يجوز ان نضيف الى اصول المحاكم او لاختصاصها امر غير الوارد فيها فهذا كلام غير دقيق قانونياً فقد احوالت قوانيننا مثلاً الطعن في قضايا الانتخاب احواله الى محاكم البداية بينما الاولى باعتباره قرار اداري الطعن في الكشوفات ان يكون الى محاكم العدل العليا فكثير من الاختصاصات في القانون يجوز ان نحال الى اختصاص المحاكم وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الشيخ ابو زنت.

السيد عبدالمنعم ابوزنت: بسم الله الرحمن الرحيم، شكراً معالي الرئيس، اذكر في الدورة الاولى لهذا المجلس الكريم عقده جلسة سرية فابيح بسرها وشكلت لجنة من السادة النواب للتحقيق مع تلك الصحيفة التي نشرت اسرار تلك الجلسة وامسكنا بطرف الخيط فالصحفي قال من حق ان اكتب مصدر السر وابه وحاول يومها معالي رئيس هذا المجلس الكريم مع ذلك الصحفي فلم يستجب الى رغبة المجلس الكريم بكشف الاوراق عن مصدر السر، لذلك اقترح ان يضاف بعد كلمة سرية باستثناء حالات التحقيقات النيابية البرلمانية والنيابية العامة والقضاء، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الشيخ علي الفقير.

الدكتور علي الفقير: شكراً معالي الرئيس ملاحظتي فقط منحصرة في قضية، هل قانون القضاء يمنع سرية الادلة؟ هذا هو التساؤل يعني هل هناك نص في قانون القضاء يلزم اي مواطن بان يعطي معلوماته المطلوبة منه حتى ولو كانت سرية ام ان المواطن او الصحيفة او المحرر او المسؤول في الصحيفة مصاناً عن اعطاء مصدر معلوماته السرية حتى امام القضاء، اذا كان هناك نص في القضاء يحول هذا الصحفي ان لا يعطي اساء اشخاص معلوماته فلا بد من التنصيص هنا على عدم حصانته امام القضاء واذا كان هناك نص قضائي لا سرية امام القضاء فهذا كاف باعتقادي وليس من باب المنطقي ان نضيف هذا القيد هنا في هذه المادة لذلك ارجو من الاخوة القانونيين المختصين ان يبينوا، هل هناك في قانون القضاء يمنع سرية المعلومات؟ ام انه لا سرية امام القضاء ارجو ان يكون هذا واضحاً وعندئذ يمكن ان نحدد المطلوب في هذه الفقرة وشكراً.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ حسني الشيايب.

الدكتور حسني الشيايب: معالي الرئيس اولاً أؤيد ما ذهب اليه سعادة رئيس اللجنة بضرورة عدم اضافة الا على القضاء لاسباب ذكرها ولا سبب اضيفها الحقيقة منطق معكوس اذا كان القصد من هذا القانون ان نعطي وان نحدد حرية الصحافة ونأتي من جانب اخر يبدأ اخرى نسلبها هذه الحرية وعندنا نقول الا امام القضاء مبلينها من حرية اساسية في الواقع وانا اختلف الاستنتاج الذي ذهب اليه معالي وزير

الاعلام من المثل الذي اعطاه حول الحادث في بريطانيا محطة التلفزيون البريطانية التي اجرت تحقيقاً في فلما مع قيادات في الجيش الايرلندي، انا اعتقد بالمثل ان للمواطنين مصلحة بان يعرفوا هذه المعلومات لكن لو كان الضابط في الجيش الايرلندي هذا او القيادة تعلم ان هذا السر قد يفشي فنكون قد حرمانا ليس فقط الصحافة من حق بل نكون قد حرمانا المواطنين من الاطلاع على هذه المعلومات لانه سيكون هذا الضابط او هذه القيادة ستكون مضطرة للاجتماع عنها تحت طائلة او تحت الخوف من تشويه الحقيقة هنا مصلحة عامة ليس فقط للصحيفة او ليس حق للصحيفة بل مصلحة عامة للمواطنين ان يعرفوا ان المعلومات اساسية مهمة قد تداولها وتنشرها الصحافة مضمونة بانه الصحافة ليست ملزمة بافشاء السر من المفيد للمواطنين ان يشعروا ان اداة معلوماتهم اي الصحيفة عمية بعدم نشر مصادرها للمعلومات قد تم للمواطنين ولولم تكن عمية لا تصل الى المواطنين فانا ارى ان لا يجوز اعطاء الصحافة حق بيد ونائي ونسلبها اياه بيد اخرى ولا ارى مبرر اطلاقاً لهذه الاضافة.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ داود قوجي.

السيد داود قوجي: شكراً معالي الرئيس، ارى ان النقاش يدور حول حماية بعض اسرار الدولة او بعض اسرار المواطنين وعدم نشرها وبين حماية مصدر الصحفي الذي حصل على معلومة معينة وحقيقة ان اضافة الا على القضاء هذه الاضافة تلغي المادة كلها وبالتالي لم

يعد للمادة اي وجود لانه يمكن لأي مواطن ان يلجأ الى القضاء ليكشف مصدر المعلومة اما اذا كنا نخاف على بعض المعلومات السرية او المعلومات التي تم امن البلد فيمكن حصر الموضوع فقط فيما يتعلق بامن البلد، اما ان نضيف الا على القضاء هكذا بدون اي تحديد معناه الغاء لهذه المادة وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ سليمان عرار.

السيد سليمان عرار: شكراً سيدي الرئيس، الحقيقة سيدي الرئيس الصحفي الذي يصل للقضاء جرمته اكتملت نشر خبر مسمي للدولة او مسمي للدبنار الاردني او للاقتصاد او لامن العام جيش غيره، فهذا وصل وجرمته اكتملت اليه المطلوب في هذا النص اليه اضافه الاستاذ ابو محمد المطلوب فيه هو معرفة ذاك الذي اعطاه هذا الخبر قد يكون مؤتمن على اسرار كبيرة للدولة وزود صحفي بخبر ووقع في البلد هذا الايقاع حتى لا يكررها او لا يصبح هذا جسراً للمعلومات يستفيد منها عدو البلاد لا بد ان يكشف للقضاء يعني نحن ما قلنا شيء الصحفي حر عندما نشر كان حراً لكن اذا وصل القضاء ووجد القضاء ان هذا عمله يشكل جريمة مست اقتصاد البلد كان ينشر عن الدبنار انه سينخفض الى ربع قيمته او ينشر عن حدث كبير او عن واقعة مهمة كيف نحسن الجاسوس الذي يفشي مثل هذا أنا من رأيي ان هذا نص مفيد للبلد وحتى للصحفي نفسه وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ

هكذا من الأهل

رئيس اللجنة.

السيد حسين مجلي: شكراً سيدي الرئيس، أرجو أن أؤكد مرة أخرى ونحن نناقش هذه الفقرة أن هذه الحماية الملقاة على المعلومات أو مصادر المعلومات ليست امتيازاً للصحفي وإنما هي حماية للمواطن أصلاً وتمكينه من حقوقه كأ انسان لأن الحق في المعلومات أصبحت حق من حقوق الإنسان فالأصل الواقع لا نفكر أن هذا امتياز للصحفي هذا الواقع وسيلة ديمقراطية عندما نتحدث عن حرية الصحافة وهي أحد الوسائل الرقابة على السلطات أحد وسائل الرقابة الشعبية على السلطات أن أنا الواقع بحميتها حماية للمواطن لأن يصل إلى المعلومات من كل السلطات فالواقع لذلك أنا يقول لما بحميه هذا مثل معناه عمي من أن تقام عليه الدعوى بعد النشر إذا نشر معلومات كاذبة ما نحن نقول في حدود القانون لتخرج عن حدود القانون وتقيم جريمة عليه لا يقيم دعوى عليه أمام المحاكم ويقول له أنت أجمرت أقول له والله أنت قدم لي الدليل ولا الأصل أن النيابة التي هي تمثل المجتمع هي التي تجمع الدليل التي ضده مثل يصبح هو المصدر ليسدينه وهذا معروف بالتقاضي من أبسط أولويات التقاضي أن الإنسان لا يقيم الدليل ضد ذاته هو الأصل أنه يلتزم في حدود القانون وما يجوز يأخذ معلومات محمية في القانون وما يجوز يعطي معلومات محمية في القانون لكن بنفس الوقت حماية لحرية المواطن في الحصول على المعلومات وحقه بحفز الصحفي أن يحصل على المعلومات بأي وسيلة كانت لتقديمها إلى المواطن فإذا اعتدى على القانون وارتكب جريمة هو يسأل مدنياً

بالتعويض بأن يأخذ تعويض للذي تضرر ويأخذ تعويض كبير في بلاد الدنيا يمكن ملايين إذا مسية لمواطن عادي مثل فقط للدولة وإيضاً يحاكم جزائياً إذا خالف قانون العقوبات وقانون العقوبات مليء بالجرائم التي يعاقب فيها المواطن سواء كان صحفي أو غير صحفي لكن لا أحجر عليه بالحصول على المعلومات حقوقاً لحماية الوطن والمواطن وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الأستاذ عتاب.

الدكتور أحمد عتاب: شكراً معالي الرئيس، لا أظن أن الشاهد مضطرب دائماً للادلاء بشهادته حتى ولو كان مدعى عليه، يجب أن تكون البيانات التي تهم القضاء من القوة أن تجعل هذا المدعى عليه أو الشاهد مضطرباً لنزع المعلومات منه لتقديمها إلى القضاء، إذ فالسرية للصحافة هي من مصلحة الصحافة والا كيف سنكشف جريمة كما كانت في (Water gate) في أمريكا من هو الذي سيكشف لماذا هو المواطن الذي لا تهمه الأمور الذي هو مذنب دائماً، لماذا لا يكون من يستغل القانون وأكبر والذي يملك الصلاحية إذاً فانا أرى أن البيانات التي تهم القضاء ستكون من القوة أن تشرع هذه المعلومات من الصحفي ليس منه مباشرة بل من أمور وشهود آخرين قد يساعدون هذه القضية أن تظهر. وإن نرى من هو المتضرر؟ إذا كانت السرية قد أضرت به وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الأستاذ وزير الشؤون البرلمانية.

معالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية:

شكراً معالي الرئيس الحقيقة سيدي هذه الاضافة نخدم النص الدستوري بالمادة (١٥) من الدستور بفقرتها واحد واثنين حيث قالت تكفل الدولة حرية الرأي ولكل أردني بأن يعرب بحرية عن رأيه بالقول والكتابة والتصوير وسائر وسائل التعبير بشرط أن لا يتجاوز حدود القانون.

ثانياً: الصحافة والطباعة حرتين ضمن حدود القانون وقلنا في هذا القانون حق الحصول على المعلومات في آخرها في حدود القانون فعندما يتجاوز الصحفي ومفشي السر أو مفشي المعلومات حدود القانون وتشكل جريمة على الناشر وعلى الذي افشى المعلومات، كيف للقضاء أن يصل إلى تلك الجريمة إذا أغلقنا الباب عليه ونعلم أن هنالك تجاوز لحدود القانون فإذا بقي هذا النص دون اضافة إلا على القضاء فكاننا نسمح بموجب هذا القانون أن ترتكب جرائم خارجة على النص الدستوري وعلى القانوني وعلى القانون ونحميها ولا نعاقب إلا شق واحد من هذه الجريمة فلذلك ضروري أن يضاف خدمة للمبدأ الدستوري وللفقرة (ج) من هذا القانون وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، استاذ الطراونة.

السيد محمد الطراونة: شكراً معالي الرئيس، اتفق مع الاضافة جملة إلا أمام القضاء لاعتبارات كثيرة منها.

أولاً: أننا نحمي المواطن من عناصر غربة ومدمومة تحاول نشر وتلفيق اخبار ليست في الصالح العام وعندما نقول أننا نحمي المواطن بتوفيره الحرية للصحافة نقول لابد من

الضوابط ونحن عندما نقول الضوابط حددناها بالقضاء والقضاء سلطة تحقيق عدالة المشتكى عليه لا يلزم بأن يقدم دليلاً ضد نفسه بل حماية لنفسه عندما يقوم بنشر اشياء تضر بالأشخاص أو بالمؤسسات دفاع عن نفسه وحتى يحضر دليل البراءة قد يعود على مصدر الخبر الكاذب أما مقولة أن شخص لا يقيم دليلاً ضد نفسه فانا أقول انه في حالة الاعتراف والاقرار الشخصي يقر ويدون شاهد هو يقر على نفسه يعترض مباشرة أو يقر بحقوق الآخرين ومن باب أولى فإن له دفاع عن نفسه أن يعود إلى مصدر الخبر الكاذب لحماية هذا الموقف ولابد من النص في هذا القانون لأنه في الكثير من الحالات خاطبت المحاكم الأردنية بعض المؤسسات والدوائر الرسمية لاعطائها معلومات تضرعت هذه الدوائر بأن قانونها الخاص لا يسمح باعطاء مثل هذه المعلومات إذاً حماية للمواطن أيضاً لابد من النص على هذه الجملة وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الأستاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: سيدي لا أريد أن اضيف أكثر من الواقع نحن نتكلم لما نقول تشمل حرية الصحافة مثل معناته هو يتمتع عليه يقدم معلومات وأرجو أن اضيف أيضاً أن هناك مادة واضحة في القانون المدني مشهورة لدى المحامين والقضاة والقانونيين هي المادة (٨٠) تقول أصلاً لا يقبل شهادة إذا كانت تخر منتم أو توقع عليه مغمراً أصلاً في القانون المدني في المادة (٨٠) منه لما يمثلون أمام المحاكم وهو يطبق أيضاً في كل القوانين كينة حتى في الخبرة وغيره ما دام

هكذا من الأشهر



تضره وتوقع عليه مغرم هو اصلا من حقه ان لا يقدم ويمتنع ان يقدم لما تكون شغله ضد حاله وهذا مكس حقي وهي مادة مأخوذة من الفقه الاسلامي المادة (٨٠) من القانون المدني موجود الان ومعمول فيها وتكرس مبدأ ان الواحد ما يقدم دليل ضد حاله وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ عيسى مدانات، عفوا الاستاذ عويدي.

الدكتور احمد عويدي العبادي: شكراً معالي الرئيس، حقيقة نحن امام امرين اما ترك السري على مصدر على اطلاقه وفي هذا امر خطر احيانا في كثير من القضايا التي تهم امن الوطن واما التقييد الذي ايضا يجب الحقيقة عن المواطنين ومن كليهما خطأ لذلك فاني ارى ان اضيف حرف واحدا الى الفقرة المذكورة موضع النقاش فقرة (د).

انا ارى اضافة حرف (من) في بداية الفقرة وهنا من هي لتعريض وليست على اطلاقها في اعطاء السر وليست على اطلاقها في اخفاء المعلومات عن المواطنين فتصبح الفقرة من حق المطبوعة الصحفية ووكالة الانباء والمحور والصحفي في ابقاء مصادر المعلومات او الاخبار التي يتم الحصول عليها سرا فهنا كلمة من حق تأتي انا نجد في القضايا الهامة جدا التي تتعلق بامن الوطن تخرج عن دائرة حق وتصبح من حق واما في القضايا العادية ما تبقى ضمن دائرة المصنوع السري، شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، يعني لي عندي اخوة متسجيلين، هل ترون بعد كل هذا الحديث (١٨) متحدث عن فكرة واحدة في فقرة

واحدة، هل هذا يكفي؟ انا يعز علي حقيقة ان اوقف عند حد معين لكن (١٨) متحدث عن معنى واحد، ارجو اخواني ان يكون الحديث معدلة مسبقا وترفع حسب رفع الايدي تسجل والاسماء عندي مرقمة وقد يكون هناك خطأ او زلل لكن لا اعني نفسي منه لكن ما اراه اسجله وهاي الاخ المساعد يساعديني في ذلك، ليس هناك تقديم او تاخير لاي اسم وحسب رفع الايدي تسجل الاسماء هنا، واذا اردتم ان تتحدثوا لا بأس وصل عند رقم (١٨) الاخ ابو زنت نقطة نظام.

السيد عبد المنعم ابو زنت: الاخ ليث الشيبيلات في بداية الجلسة اقترح بعد الاذان نصل ثم نعود لنبحث تقرير اللجنة البرلمانية النيابية ومعاليتكم وافقتم على ذلك فارجو ان نحافظ على هذا ونكتفي اليوم حتى فقرة (د) وتكرم معاليكم ترفع الجلسة ربع ساعة نصلي ثم نعود للجنة التحقيقات النيابية وشكراً.

معالي رئيس المجلس: هذه اولا ليست نقطة نظام، ثانياً: لم اقل انا سنبحث التقرير هذا اليوم بل قلت ما دام عدد من الاخوان لم يصلهم التقرير لنبحث في جلسة اخرى ليس هذا اليوم فارجو اولا انها ليست نقطة نظام ابتداء، نقطة نظام الاخ ليث.

السيد ليث الشيبيلات: سيدي الرئيس، هل لي ان اشير الى نقطة نظام نستعين بها سيدي الرئيس لحسم كثرة الكلام والسير في الموضوع لان اذا سألت معاليكم عندما تطرح فقرة من يرغب بالتحديث مع او ضد او من يرغب بالتحديث بالتعديل يمكن نسير حسب نص

لجنة التحقيق النيابية هنا هذا الذي اريد ان اقله وشكراً. القضاء لا لجنة التحقيق النيابية ليست قضاء.

معالي رئيس المجلس: الان انت مقرر اللجنة وموضوع الان كان لازم من الاول يأتي، نحن لو وافقنا نقول نقطة نظام لكن محضرين حالنا لنقاش طويل من زمان احكي نقطة نظام ووقف هذا النقاش الطويل، فاقوانا ما لدينا من اقتراحات على هذا البند (د) في اقتراح وثني عليه في نهايتها الا على القضاء، هل هناك مقترحات اخرى؟ استاذ داود يوجد مقترح اخر.

السيد داود توجحي: بعد الا على القضاء فيها يتعلق بامن الدولة فقط.

معالي رئيس المجلس: طيب لنقبل القضاء بعدين نرى فيما يتعلق، هل هناك مقترحات اخرى؟ طيب من يوافق على اضافة الا على القضاء في نهاية الفقرة؟

السيد الامين العام: ٣٢ - ٥٧

معالي رئيس المجلس: ٣٢ - ٥٧، موافقة على ذلك، فتصبح طبعاً موافق بالاضافة الى اقتراح اللجنة القانونية السرية بدل سرا، طيب موافقة على ذلك، (هـ) اي ملاحظة من المجلس الكريم عليها؟ موافقة، والمادة الخامسة بالترقيم الجديد موافقة على ذلك بكاملها حسب التعديلات؟ موافقة على المادة الخامسة، المادة السابعة السيد المقرر.

السيد المقرر:

المادة ٧ - للأفراد والجماعات والمؤسسات المرخصة بما في ذلك الاحزاب

النظام ثم انتم تقدرون كرقاسة ان الحديث بدأ يتكرر فنأخذ التعديلات ونبدأ بطرحها يعني والا بذلك داري خواطرنا الحديث يطول كثير، شكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، هو اسلوب جيد لكن حقيقة ليس الامر مع من ومع ضد هناك اشياء تضاف واخرون يعلقون على ما قال وابواب متعددة ليس من الامر السهل، لكن انا اطلب من الاخوان عندما يجدون انفسهم ان هناك يعني الامر استوى انتم اطلبوا ايقاف النقاش وهذا المطلوب يعني الاصل فيها هكذا، معذرة من الاخوان الاخ العلوانة اول ما شفتك سجلتك واسمك مسجل اخر واحد، مع مساعد، الان بعد هذا العدد على هذا المعنى الواحد في فقرة واحدة يكتفي بذلك، الاستاذ مقرر اللجنة.

السيد المقرر: انا ابدي افرض عمليا وهذا حدث ان صحيفة نشرت خبر متعلق بالفساد المالي والاداري وانا كلجنة تحقيق نيابية الحقيقة بندي استدعي هالصحفي واقول له اين الوثائق سيتمتع بحجة ان انا من حقي ان امتنع والا اظهر لك اي سر، كما احتج وزير الصحة انذاك حين قدمت موظفة فعلا واعتبرها هذه وثائق سرية كيف بقضية شلل الاطفال والكزاز والتهاب الكبد من حقه ان يحاكمها حقيقة وللملك كثير من الناس لا يفسحوا للجنة التحقيق النيابية لانه سيعتبر مسؤولا هذه الفقرة الحقيقة تحسن خاصة الصحفيين في كثير من القضايا. حينما انا استدعيهم للجنة تحقيق يقول لي لا انا ما يقول لك الا يمكن الحقيقة ان ندخل

هكذا من الاعمال

السياسة الحق في تملك الصحف واصدارها وفقاً لاحكام هذا القانون.

قرار اللجنة

المادة (٧) رأت اللجنة:

استبدال عبارة (للافراد والجماعات والمؤسسات المرخصة) بعبارة (لاي شخص).

معالي رئيس المجلس: استاذ عويدي.

الدكتور احمد عويدي العبادي: شكراً سيدي الرئيس، يا سيدي الاول الصحف مؤسسات هامة جدا وهي طبعاً خطيرة في مجتمعنا وخاصة في المرحلة مرحلة الحرية والديمقراطية لذلك فأنني لا ارى ضرورة ان تكون هناك مؤسسات صحفية لافراد ولا مانع ان تكون لاجزاب وجماعات بمعنى اخر، لماذا لا تكون عبارة عن شركة مساهمة حتى لا يصبح هناك طبقتان؟ طبقة اصحاب سيادة وطبقة اخرى تبقى في عمل التحرير والصحافة (٢٠ و ٣٠) عاماً لا يستطيعون الحصول على صحيفة او اصدارها او امتلاكها لذلك انا حقيقة لست مع ان تبقى الصحف للافراد وانما لا بأس ان تكون في شركات او جماعات او مؤسسات او احزاب، شكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ منصور مراد.

السيد منصور مراد: اضافة بدل كلمة الصحف وضع كلمة المطبوعات الصحفية وهي أشمل.

معالي رئيس المجلس: تسجل شكراً، الاستاذ عناب.

الدكتور احمد عناب: اتفق مع تقرير اللجنة شكراً معالي الرئيس ولكن لا ي شخص عاقل وليس لا ي شخص طبعاً.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ عبدالرؤوف.

السيد عبدالرؤوف الروابدة: شكراً معالي الرئيس، انا اؤيد الاخ منصور على غير العادة لان الصحف ليست معرفة بالقانون المعروف المطبوعات الصحفية فان يكون في تملك المطبوعات الصحفية واصدارها وفقاً لاحكام هذا القانون، شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الدكتور محمد الحاج.

الدكتور محمد الحاج: شكراً معالي الرئيس، انا اعتقد ان المادة كما جاءت في المشروع افضل من الاختصار الشديد الذي ذهبت اليه اللجنة لان هناك اشكالا سيحصل لا ي شخص، صحيح انهم ارادوا ان يكون الشخص بمعنى الشخص الطبيعي والشخص الاعتباري والشخص الاعتباري يشمل الجماعات والمؤسسات المرخصة لكن هذا التنقيص الذي اشار اليه النص كما جاء في المشروع هو افضل وأشمل ويتحدث عن الافراد والجماعات والمؤسسات والاحزاب السياسية مع تأييدي لشطب الصحف وان تكون المطبوعة الصحفية وشكراً.

اصوات: نثني على ذلك.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ المقرر.

السيد المقرر: الحقيقة فقط رد على الاخ محمد الحاج لا ي شخص اعم من هذه المقررات التي ذكرت لان القانون قد عرف في بدايته وليس اللجنة القانونية الشخص اعدادية الشخص الطبيعي والشخص المعنوي وهذه مفردات الشخص لا تعدوا مفردات للشخص الطبيعي او المعنوي يبقى على اختصار هذا اللفظ الذي نسبته اللجنة القانونية هو اعم مما ذكر وشكراً، وليس حقيقة خيلنا نقول اضيف وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الشيخ علي الفقير.

الدكتور علي الفقير: شكراً معالي الرئيس.

اولا نحن نشرع لعاقلين ولا نشرع لغير عاقلين.

ثانيا: ما ذهبت اليه اللجنة في الواقع اشمل مما ورد في مشروع القانون لانه يحق للشخص والشخص معرف في بداية مشروع القانون انه الشخص الطبيعي والشخص المعنوي ويشمل ذلك الفرد والجماعات وباعتقادي ان كلمة الافراد والجماعات والمؤسسات المرخصة قد يوجد هناك جماعات غير مرخصة تشملها كلمة شخص ولا تشملها هذه المقدمة الموجودة في مشروع القانون لذلك ارى ان الموضوع مشبع بالبحث وليس بحاجة الى مزيد من الكلام ارجو ان نغلق باب الكلام في هذا الموضوع والتصويت على الفقرة كما وردت او المادة كما وردت من القانون وشكراً.

معالي رئيس المجلس: موافقين على ذلك، ابوجهال موافق على ذلك؟

السيد عبدالمجيد الشريدة: يا سيدي المادة في المشروع اخرت بما في ذلك الاحزاب السياسية يعني للافراد والجماعات والمؤسسات المرخصة بما في ذلك الاحزاب السياسية، لماذا تؤخر بما في ذلك الاحزاب السياسية لماذا للافراد او للاحزاب السياسية او للجماعات بنفس السياق بدون ما نضع بما في ذلك الاحزاب السياسية، الشيء الثاني الافراد والجماعات والمؤسسات عندما تحصل على الرخصة هي تحصل على رخصة الحزب فاذا لما بتكون مرخصة ما في داعي ان نقول له الحق لان الحق يعطى لها لان فطالما رخصت لماذا نضع المرخص، لان عندما ترخص من انشاء حزب معناه انتهى الموضوع فلذلك لا داعي للمرخصة الشيء الثاني بما في ذلك الاحزاب معناه وكأن وضعناها في مرحلة ليست منسجمة مع اسباق اول الفقرة فأننا اقول اذا كان للافراد والجماعات والمؤسسات والاحزاب السياسية بما في ذلك الاحزاب السياسية شكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، لدينا الان المقترحات المشروع المقدم اقترح اللجنة وهناك اقتراح الاخ منصور وثني عليه الي هو بدل في تملك بدل (الصحف) (المطبوعات الصحفية) وهذا لا يتعارض مع قرار اللجنة القانونية بل يضيف شيء جديد، نصوت على الابدالي هو في تملك حتى تنسجم مع بعضها البعض ونأخذها بالآخر كما قررت اللجنة، في تملك المطبوعات الصحفية، بدل تملك الصحف نقول (المطبوعات الصحفية)، من يوافق على ذلك؟ رفع الايدي رجاءاً.

هذا من الاجل



السيد الأمين العام: ٣٧ - ٥١

معالي رئيس المجلس: ٣٧ من ٥١،  
وموافقة على ذلك يبقى قرار اللجنة القانونية،  
من يوافق على ذلك؟ مع التعديل الذي اشير اليه  
الآن،

السيد الأمين العام: ٤٠ - ٥٠

معالي رئيس المجلس: ٤٠ من ٥٠،  
وموافقة مع التعديل الذي ذكر المادة التي تليها  
المادة الثامنة.

السيد المقرر:

المادة ٨ -

تعمل الجهات الرسمية على تسهيل مهمة  
الصحفي والباحث في الاطلاع على برامجها  
ومشاريعها.

قرار اللجنة

موافقة.

معالي رئيس المجلس: استاذ منصور  
اقترح.

السيد منصور مراد: بدل كلمة (تعمل)  
(تلتزم) الجهات الرسمية على تسهيل مهمة  
الصحفي والباحث في الاطلاع على برامجها  
ومشاريعها.

اصوات: نفي على ذلك

معالي رئيس المجلس: الشيخ علي.

الدكتور علي الفقير: معالي الرئيس، بدل  
تلتزم نقول على الجهات الرسمية تسهيل مهمة  
الصحفي والباحث للاطلاع على برامجها  
ومشاريعها، لا بل لا تلتزم على هذا نص

موجود بنفس الفقرة على الجهات الرسمية  
تسهيل مهمة الصحفي والباحث والاطلاع على  
برامجها ومشاريعها.

معالي رئيس المجلس: استاذ قعوار.

السيد فخري قعوار: شكراً معالي  
الرئيس، الحقيقة انا يعني قبل قليل نبهت  
للمفردات المطاطية الغائمة التي تقبل التأويل  
والاجتهاد وكلمة تعمل هنا فعلا هي نموذج ايضاً  
نموذج جديد اخر على هذه المفردات، تعمل اي  
انها نحاول تسعى تقوم بمحاولة قد تكون ايجابية  
وقد تكون سلبية وبالتالي فهذه الجهات ليست  
ملتزمة بتسهيل مهمة الصحفي ولذلك يعني مع  
تثنيي على المعنى المتضمن في اقتراحات بعض  
الزملاء الا انني اود ان اقدم اقتراح اخر معالي  
الرئيس اقدم اقتراح اخر على النحو التالي وهو  
تسهيل الجهات الرسمية مهمة الصحفي  
والباحث في الاطلاع على برامجها ومشاريعها  
واضافة عبارة وسير اعمالها كي تضادى هذا  
التقييد فيما يتعلق بالبرامج والمشاريع فقط  
الاقتراح معالي الرئيس اذا رغبت في ان اوضحه  
اكثر، تسهيل الجهات الرسمية الى اخر العبارة  
مهمة الصحفي ويضاف في نهايتها وسير  
اعمالها، شكراً،

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ  
عنا، استاذ عبدالمجيد الشريدة.

السيد عبدالمجيد الشريدة: شكراً معالي  
الرئيس، الجهات الرسمية تشمل الدوائر  
الرسمية بما فيها الوزارات وغيرها هذه الجهات  
ليست كلها مقترحة للصحفي ان يأتي ويأخذ ما

يريد منها هنالك برامج وهنالك مشاريع قد لا  
تكون مهية ومعدة لان تعطى للصحفي لذلك  
انا اقترح ان المادة الثامنة تعمل الجهات الرسمية  
ما امكن تسهيل مهمة الصحفيين ما امكن يعني  
اضافة ما امكن بعد تسهيل مهمة الصحفيين  
فاقترحها كاقترح اضافة ما امكن.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ  
عبدالعزیز جبر.

السيد عبدالعزيز جبر: شكراً معالي  
الرئيس، الحقيقة ان مهمة الصحفي مهمة  
شريفة ومهمة انسانية ورسالة ولذلك هي تخدم  
هذا المجتمع وكذلك الاجهزة الرسمية هي في  
خدمة الامة وفي خدمة المجتمع فلماذا لا تعطي  
الجهات الرسمية كل المعلومات للصحفي حتى  
يطلع الجميع؟ لماذا هذا التقيد على الصحفي؟  
لذلك انا اوافق على الصيغة التي تفضل بها  
الاخوة على الجهات الرسمية ان تسهل مهمة  
الصحفي والباحث في الاطلاع على برامجها  
ومشاريعها وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ  
الغباشية.

السيد ابراهيم الغباشية: شكراً معالي  
الرئيس، الاقتراح الي تفضل فيه الزميل فخري  
قعوار ان هو تبدأ لتسهيل الجهات الرسمية مهمة  
الصحفي والباحث كون ذلك ان الصحفي  
والباحث هو يأتي في نطاق الحزبية المستقبلية  
وبالتالي يجب الاطلاع على برامج ومشاريع  
المؤسسات الرسمية والتي من خلالها يستطيع  
تقييم هذه المشاريع واعطاء رأيه فيها لذا  
الاقتراح الي تفضل فيه الزميل فخري قعوار هو

اشمل وادق لهذه المادة وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ  
رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: شكراً معالي  
الرئيس، ارجو نحن ندرس قانون الصحافة  
يعني ان لا نصل الى عدم التفريق بين في المعاني  
انا لما يقول تلتزم الجهات الرسمية لا افترض ان  
الصحافة كما يقال تقديراً واحتراماً انها سلطة  
رابعة لنفرض انها وصلت انها سلطة بمرتبة سلطة  
تنفيذية او السلطة التشريعية، هل يمكن ان يقال  
ان السلطة التشريعية تلتزم امام السلطة  
التنفيذية بكذا او العكس؟ الواقع اذا قلنا تلتزم  
معنى ذلك ان الجهات الرسمية تصبح موظفة  
لدى الصحافة وتابعة اليها وهذا حتى لو قلنا انها  
سلطة كاملة الاستقلال لا يمكن ان يوصل الى  
هذا الحد انا الواقع اعتقد ان المشروع كما ورد  
تعمل حتى على معنى اذا قلنا بمعنى تعاون  
السلطات بين السلطات التنفيذية والتشريعية  
والقضائية الان لو قلنا السلطة التنفيذية او  
التشريعية بدها تتدخل في شؤون القضاء لقلنا  
هذا كثير واذا عكسنا الامر ايضا ان السلطة  
التنفيذية تتدخل في شؤون السلطة التشريعية  
لاستكثرنا ذلك، فهل يمكن ان نصل لما نقول  
تلتزم انا والله انا لما برروح صحفي على اي  
موظف بعينه له ان هو ملتزم بكل شيء انا اعتقد  
ان هذا التعاون عم يفرضه النص الى حدود  
متوازنة وارجو ايضا ارجو ان اعذر اذا قلنا ان  
نحن في العمل الديمقراطي نفرق بين العمل  
الديمقراطي وان نناقش السلطة نناقش ديمقراطي  
فالنص متوازن يساوي تسهيل وقد يكون حتى

هكذا من الاصل

تعمل اقوى من تسهيل فتعمل او تسهيل انا ارى ان هذا النص لا يتعلق بحرية الصحافة الي اعطيناها كل الحرية وبالعكس نحاول ان ندعم حريتها لكن ليس الى الحد ان نضع السلطة التنفيذية تحت تصرفها هي حرة، حرة في الوصول الى معلومات نعطها الحماية لكن لا لنجعل السلطة التنفيذية خاضعة لاي سلطة كما هي ليست خاضعة للسلطات الاخرى هي سلطة مستقلة لا يجوز ان نتجاوز هذا الحدود ولذلك النص متوازن وارجو الموافقة عليه كما ورد من اللجنة القانونية وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ العكور.

السيد عبدالرحيم العكور: شكراً معالي الرئيس، حقيقة نحن نتحدث عن مرحلة قادمة يكون للصحافة فيها دور بارز في حياة المواطنين وحتى السلطة التنفيذية على حد سواء وبالتالي لابد ان يكون في العبارة نوع من التحديد على دور الصحافة في هذا المجال فاذا كانت كلمة تلتزم وقد تتفق مع السيد رئيس اللجنة انها يعني نوع من تكون المؤسسات الرسمية موظفة لدى الصحافة نقول في الحد الأدنى على الجهات الرسمية تسهيل مهمة الصحفي والباحث في الاطلاع على برامجها، على الجهات الرسمية يعني هذا اقتراحي تسهيل مهمة الصحافة وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ خطاونة.

الدكتور يوسف الخطاونة: بسم الله الرحمن الرحيم، معالي الرئيس يعني القطاع

الرسمي يعتني باقل من ٥٠٪ من امور الناس وحقيقة ان نقيّد عمل الصحفي بالجهات الرسمية فقط معنى ذلك اننا نخدم المجتمع من عمل الصحفي الذي ينوره من حوالي ٦٠٪ من القطاعات الاخرى وهي المؤسسات الخاصة لذلك انا اعتقد ان الصحفي يجب ان تطل عليه المؤسسات الخاصة وان يطلع على برامجها وان يطلع على سير الاعمال بها ليكتب لنا ماذا يجري يعني مثلاً بنك البتراء كان مؤسسة خاصة حيناً لو كان هنالك صحفي طموح وكتب عما يدور داخل ذلك البنك في وقته مؤسسة عالية يعني ايضاً حيناً لو ان احداً يكتب عنها الان وينورها مؤسسات كثيرة تحتاج الى صحفي طموح ليدخل الى لبها ويكتب عن البلاوي الموجودة فيها لذلك انا اقترح ان تكون المادة كما يلي:

تعمل الجهات الرسمية والخاصة على تسهيل مهمة الصحفي والباحث في الاطلاع على برامجها ومشاريعها وسير اعمالها وارجو ان يثنى على ذلك.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ عبدالرؤف الروابدة.

السيد عبدالرؤف الروابدة: انا لقد كفاني الاخوان الطيبان الاستاذ حسين مجلي والدكتور يوسف الخطاونة ما كنت اريد ان اقله اذا قلنا على الجهات فهناك جهات غير رسمية تختص بمواضيع يخطونها تتساوى مع المواضيع الرسمية وخاصة اننا مقبلون هذا على احزاب والاحزاب ستكون لها مؤسسات وهيئات واموال اذا كنا نريد للصحافة ان تطلع على العمل

الرسمي فلتطلع على عمل الاحزاب وعلى مؤسسات تلك الاحزاب وعلى تمويلها ومن هنا اقول على جميع الجهات الرسمية وغير الرسمية ان تسهيل حتى تكون رقابة الصحافة مطلقة على ما يجري في هذا البلد، شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الشيخ علي.

الدكتور علي الفقير: شكراً معالي الرئيس، هو من باب مناقشة فنية التشريع وان كنت قد اقترحت في بداية الكلام نص لهذه المادة وهو على الجهات الرسمية واؤيد ما ذكره ايضاً الاستاذ يوسف الخطاونة والخاصة على تسهيل مهمة الصحفي او عليها تسهيل مهمة الصحفي والباحث في الاطلاع على برامجها ومشاريعها، النقطة التي اود ان احدث عنها معالي الرئيس والاخوة المحترمين هو ان البرامج والمشاريع التي نتحدث عنها هل سرية حتى نأخذ هذا التحفظ وهذا الكلام الطويل هي مشاريع تدخل في صلب اختصاص هذه الدوائر الرسمية وهي سترجم عملياً الى واقع عملي لمشاريع وبرامج وتدرجات ومؤسسات اذا هذه العمليات ليست سرية حتى نخشى من اطلاع الصحفي عليها ومادامنا قد ذكرنا في مادة سابقة ان الصحفي يطلع في حدود القانون اذن الامور السرية التي لا يجوز له الاطلاع عليها ميمونة ومأمونة اذا نتحدث عن منطقة اخرى خارج دائرة الامن والامان الذي يطلب لاجهزة الدولة الرسمية والغير رسمية فحديثنا عن برامج ومشاريع واعمال تدور في هذه الدوائر الرسمية والغير رسمية من حق الصحافة ان تطلع عليها وتعلم.

المواطنون بها مسبقاً قبل ان تقع في واقعنا العملي كمشاريع قد تكون خاسرة وفاشلة لذلك ارجو معالي الرئيس وقد اشيع الموضوع بحثاً ان نغلق باب النقاش وان نصوت على مقترح مشترك عليه ما بين الدكتور يوسف الخطاونة ومقتحري وهو على الجهات الرسمية والخاصة تسهيل مهمة الصحفي والباحث للاطلاع على برامجها ومشاريعها وشكراً.

معالي رئيس المجلس: القضية اعتقد انها واضحة وهناك اقتراحات بدل تعمل تلتزم تسهيل ما امكن بعد تسهيل على الجهات الرسمية تسهيل تعمل لعمل الجهات الرسمية والخاصة اضافة وتمت تأييد كثير من هذه الاقتراحات بالاضافة الى ان هناك الاصل وموافق عليه من اللجنة القانونية ومنسب لكم، فهل هناك الاخ الامين العام اقتراحات في تلتزم بدل تعمل نأخذها هكذا ولا نأخذها متكاملة، في عندنا على الجهات الرسمية تسهيل لكن اقتراح وثني عليه الا اذا صاحبه الاخ منصور على الجهات الرسمية، طيب الاخ فخري تسهيل بدل تعمل وفي نهايتها وسير اعماله، تسهيل هل تريد ان نطرحه على التصويت، اعادة تصحيح تسهيل الجهات الرسمية... الى اخرها وفي نهايتها وسير اعماله، من يوافق على ذلك؟ كم العدد الاخ الامين العام. من يوافق على هذا الاقتراح؟

السيد الامين العام: ٨ - ٥٤

معالي رئيس المجلس: ٨ من ٥٤ ولم يوافق عليه، في اقتراح ما امكن استاذ ابو جمال بعد تسهيل هل ثني عليه لصالح على الجهات الرسمية التسهيل، طيب في عندنا اقتراحين

هكذا من الأهل

واضحين على الجهات الرسمية التسهيل هل هو مدموح؟ الشيخ علي قال وازافة والخاصة الاخ خصاونة يعني نحن مستعدين نطرحهم منفصلين يطرح منفصلين الشيخ علي انت دجت الاثنين مع بعض.

الدكتور علي الفقير: على الجهات الرسمية وغير الرسمية ان تسهل مهمة الصحفي والباحث من الاطلاع على برامجها ومشاريعها.

معالي رئيس المجلس: يعني بلاش الخاصة، دكتور خصاونة تتفق معاه غير رسمية.

الدكتور يوسف الخصاونة: نعم معالي رئيس المجلس: يعاد الاقتراح مرة اخرى حتى نضع له بديل.

الدكتور علي الفقير: على الجهات الرسمية وغير الرسمية تسهيل مهمة الصحفي والباحث في الاطلاع على برامجها ومشاريعها.

معالي رئيس المجلس: هذا الاقتراح معروض على المجلس الكريم، هل يوافق المجلس الكريم على ذلك؟ تعد الاصوات.

السيد الامين العام: ٣٣ - ٥٤

معالي رئيس المجلس: ٣٣ من ٥٤ الموافقة على ذلك، فتصبح المادة بهذا التعديل، المادة التي تليها السيد المقرر.

السيد المقرر:

المادة ٩ -

على المطبوعات ان تمتنع عن نشر ما

يتعارض مع مبادئ الحرية والمسؤولية الوطنية وحقوق الانسان واحترام الحقيقة وقيم الامة العربية والاسلامية، وان تعتبر حرية الفكر والرأي والتعبير والاطلاع حقاً للمواطنين كما هي حق لها.

قرار اللجنة القانونية

مادة ٩

شطبها ويعاد الترقيم بدونها.

معالي رئيس المجلس: استاذ عيسى الريموني.

السيد عيسى الريموني: شكراً معالي الرئيس، اقترحت اللجنة القانونية في مشروع قرار شطب المادة (٩) من مشروع القانون ارى ان مثل هذا الاقتراح عجيب للغاية اذا كيف نرفض نص قانون يقول بضرورة احترام مبادئ الحرية والمسؤولية الوطنية وحقوق الانسان وقيم الامة العربية والاسلامية، سيدي الرئيس اذا شطبنا او اذا سمحنا بشطب هذه المادة نكون قد فتحنا الباب على مصراعيه لزرع الفساد والتفرقة والاحقاد والاحباط بل زرع الفتنة وتصفية الحسابات واغتيالات الاشخاص والاساءة بكل صورها لذا ارى ضرورة التمسك الحرفي بنص المادة التاسعة من مشروع الحكومة حفاظاً، منا على التماسك الاجتماعي والوحدة الوطنية وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ الفقير.

الدكتور علي الفقير: شكراً معالي الرئيس، هذه المادة معالي الرئيس تنص على

حقيقة واحترام الحقيقة قضية الصحيح اذا ان تكذب خليفها تكذب يا اخي وتذهب على القضاء وتحاكم في القضاء، هي الاصل سيدي الرئيس قضية حرية الصحافة الاصل ان لا ترخص حتى الصحافة لكن وان تنشر صحف اذا صحيفة اخلت حقيقة في قوانين العقوبات تذهب الى المحكمة وتحاكم يعني انا اعطي الصحفي حرية لكنه اذا اخل في القانون او ارتكب جريمة من خلال النشر فيعاقب الاصل ان يعاقب بهذه العقوبة من خلال المحاكم المختصة لكن في هذا الصدد نحن نريد ان نضع ضوابط ايضا انا ارى سيدي الرئيس ان نحذف عبارتي والمسؤولية الوطنية واحترام الحقيقة بحيث يصبح النص على الوجه التالي: على المطبوعات ان تمتنع عن نشر ما يتعارض مع مبادئ الحرية وحقوق الانسان وقيم الامة العربية والاسلامية وان تعتبر حرية الفكر والرأي والتعبير والاطلاع حقاً للمواطنين كما هي حق لها هذا الاقتراح سيدي الرئيس ما يعرف ثني عليه ولا لا الاقتراح، شكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: الواقع عندما رأت اللجنة حذف هذه المادة كان واضح بما قدمته لكم بانها حذفت هذه المادة لان ما ورد في هذه المادة غير قابل للتحديد والنصوص القانونية يجب ان تكون دقيقة واضحة محددة وحتى يتم النص على منع المطبوعات من نشر ما يتعارض مع مبادئ الحرية ما يمكن مثلاً تحديد ما يتعارض مع مبادئ الحرية ما هي مبادئ الحرية؟ هل هذا محدد؟

قضايا لا اجد وجه مناسباً للجمع بينها، على المطبوعات يجب ان تمتنع عن النشر ما يتعارض مع مبادئ الحرية والمسؤولية هذه كلمات عامة الى اي مدى تعتبر هذا النص المطبوع معارض لحرية او غير معارض حرية واي حرية نتحدث عنها هذا باعتقادي في عندنا نصوص قانونية في نفس هذا القانون لتحديد معالم التحرك للصحفي لذلك هذا تنصيب عام ليس فيه اي قيد متفق عليه وليس هناك قيد حرفي وملحوظ يجب ان نذكر فهذه العبارة هذه من خلاله وكذلك المسؤولية الوطنية وحقوق الانسان هذه قضايا عامة باعتقادي ان النصوص الاخرى في مشروع القانون والتي ايدتها اللجنة القانونية والتي صوت على قسم منها هذا المجلس باعتقادي هي كافية ولذلك لسنا بحاجة الى مثل هذه التنقيصات بقي نص واحد لا بد ان نبقيه وهذا ما ارجأنا الحديث عنه من خلال المادة السادسة وهي المادة الخامسة بعد التعديل وهي قضية التعارض مع قيم الامة العربية والاسلامية ارى ان يكون نص هذه المادة كالتالي على المطبوعات ان تمتنع عن نشر ما يتعارض مع قيم الامة العربية والاسلامية.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ سليم الزعبي.

السيد سليم الزعبي: شكراً سيدي الرئيس، سيدي الرئيس الحقيقة النص المقترح يعني انا ميال للاخذ بالنص الوارد في مشروع الحكومة لكن هناك تعبيران فيهم من العمومية ما يوقعتنا بالخلط انا اقترح ان تشطب عبارة والمسؤولية الوطنية وعبارة واحترام الحقيقة لان

هكذا من الاصل



مبادئ المسؤولية الوطنية حقوق الانسان احترام الحقيقة قيم الامة الواقع رأت اللجنة القانونية لو سألنا (١٠) مواطنين عن هذه الامور جميعا مبادئ الحرية وهو المسؤولية الوطنية واحترام الحقيقة وقيم الامة العربية والاسلامية لوجدت عشرة اجوبة ولو سألت (١٠٠) للقينا مئة جواب فاذا هذه تعابير مطاطة يمكن ان تسلب الصحافة حريتها التي دافعنا عنها والتي نريد جميعا ان نعطيها لها، كيف يمكن ان نقول ان اعتبار المطبوعة حرية الفكر والرأي والتعبير ما هو المعيار في هذا الاعتبار.

الواقع قوانين العقوبات هي كلفة تحديد ما يجوز للمطبوعة وما لا يجوز نشره ويتعابير محددة واضحة في القوانين لذلك الواقع ارتأينا ان هذا النص حقيقة تعابير مطاطية كل واحد يمكن ان يكون له مفهومه الخاصة فيها لا يشكل قاعدة قانونية محددة يمكن ان يكون مداخل للواقع للتدخل في حرية الصحافة وليس حماية هذه الحرية ولذلك رأت اللجنة القانونية حذف هذه المادة اصلا لانه لا مبرر لوجودها ولا انها لا تشتمل على نص قانوني محدد وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم معالي وزير الاعلام.

معالي وزير الاعلام: شكراً معالي الرئيس، حديثي في المادة (٩) يتناول ايضا حديثي عن المادة (١٠) المادتين معا تشكلان المرجعية الاخلاقية والسلوكية للاداء الصحفي لقد تحدثنا عن حرية ولم نتحدث عن المسؤولية ومسؤوليتنا امام بلدنا واجيالنا ان نخلق التوازن المطلوب بين اعطاء الصحافة حريتها وان نزرع

في نفس الصحفي الشعور بان حريته ليست مطلقة وانما هي مقيدة لمصلحة المجتمع وتقاليده المجتمع ومصلحة الوطن فنحن جميعاً زائلون ولا ينبغي لنا ان نضع قوانين تخلق حالة من الفوضى والانفلات تؤذي الحرية الصحفية نفسها هاتان المادتان تشكلان المرجعية الاخلاقية والسلوكية للاداء الصحفي وحذفها يخل في القانون اخلال خطيراً الحديث عن اخلاقيات المهنة الصحفية والالتزام في المبادئ الواردة في المادة (٩) والمادة (١٠) ليست هذه بدعة في القانون الاردني فهي موجودة في القانون اللبناني، موجودة في القانون المصري، موجودة في القانون التونسي وموجودة في القانون الجزائري لا يوجد عندنا نحن في قانون نقابة الصحافة الا عبارة عابرة عن مسؤولية النقابة ان ترتقي بمهنة الصحافة وان تحافظ على مبادئها كلمة عامة غامضة القانون فصل هنا في المادة التاسعة والمادة التي تليها في كما ذكرت المرجعية الاخلاقية للعمل الصحفي اثار بعض الاخوان موضوع المسؤولية الوطنية كلمة المسؤولية الوطنية الواردة هنا مأخوذة عن نص الميثاق الوطني الذي وقعت عليه كافة الشرائع السياسية في هذا البلد وبالتالي النص ليس ابتداء من واضع القانون دائماً هو نقل ما ورد في الميثاق الوطني لكي يكون هناك توازن بين الحرية والمسؤولية الوطنية لو سئلت ما هي المسؤولية الوطنية؟ قد يصعب تحديدها لانه المسؤولية الوطنية هي المسؤولية حين تقول ان فلان يتحدث بمسؤولية او يتكلم بمسؤولية او يتصرف بمسؤولية او يقود سيارته بمسؤولية فمعناها انه دائماً عنده هاجس الحس اتجاه الآخرين او مسؤوليته اتجاه وطنه بكلمة المسؤولية الوطنية

هي عبارة اخرى المسؤولية اما الصحفي يحس ان حريته ليست مطلقة وان الحرية المطلقة تدمر تدميراً مطلقاً وقد افرزت الحرية المطلقة في اقطار العالم صحافة الجنس وصحافة الفضائح نحن لا نريد لبلدنا ان يكون هذا الانفلات لان هذا الانفلات سيؤدي الى تدمير حرية الصحافة في ذاتها وقد يدهشكم ان تعلمون ان كل القوانين الموجودة في كثير من قوانين العالم ضد الاداء الصحفي القلوت انما جاءت تحت عنوان جرائم ضد حرية الصحافة لان حين تسيء استخدام حرية الصحافة فانت في النهاية تسيء الى حرية الصحافة نفسها وقد ورد في كثير من القوانين ولا اريد ان اضيق وقتكم في المواقف الشرف التي اقترتها الجامعة العربية وفي تقرير لجنة (مكبريد) التي وردت في اليونسكو لسنة ١٩٨٠، والذي لحص معالم النظام الاعلامي الجديد كلام رائع، تمت لواقع الوقت لا اعرضه على حضراتكم حول موضوع التوازن بين الحرية والمسؤولية فتقرير لجنة مكبريد يقول ان الحرية بدون مسؤولية تخلق مناخ خطيراً يؤدي الى تزيف الاخبار ويؤدي الى الاضرار بمصلحة المجتمع وهذا التقرير وضعه مجموعة كبيرة من اساتذة علم الاعلام في العالم فالتص على المسؤولية الوطنية هنا نص ضروري وابقاء هذه المواد مسألة في منتهى الاهمية واذا خرج قانونكم قانون غير متوازن يؤدي لمصلحة البلاد وبمحملنا مسؤولية امام الله والتاريخ وشكراً جزيلاً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الاستاذ ابو زنت.

اتأمل في المادة التاسعة الذي اقترح شطبها من قبل اللجنة القانونية غفر الله لها حيث اعترتها غفلة الصالحين فاجد في هذه المادة سبعة اوسمة شرف للصحافة سبعة اوسمة شرف للصحافة وللشعب على المطبوعات ان تمتنع عن نشر ما يتعارض مع مبادئ الحرية، الحرية لا بد لها من قيود، قيود الانضباطية والتعقل والاهداف النبيلة والا كانت فوضى والمسؤولية الوطنية هذه تنفي النعرة الاقليمية والطائفية القبلية وحقوق الانسان واحترام كرامة الانسان احترام الحقيقة وقيم الامة العربية والاسلامية وان تعتبر حرية الفكر والرأي والتعبير والاطلاع حقاً للمواطنين هذه كلها اوسمة شرف لست ادري كيف يطالب بحذفها حرصاً من هذا المجلس الكريم ان تتوج هذه الصحافة باوسمة الشرف الواردة في المادة التاسعة وتفتح عملية التناول ضد قيم الامة في اخلاقها في اسلامها في عربيتها في وطنيتها في حريتها وشكراً.

معالي رئيس المجلس: وشكراً لكم، الاستاذ العبادي.

الدكتور احمد عويدي العبادي: شكراً سيدي الرئيس، في المادة التي اقرها المجلس الكريم توا وهي المادة (٨)، (٧) تضيف جديد قلنا على الجهات الرسمية وفي المادة العاشرة على الصحفي والحادي عشرة على المطبوعة الصحفية والمادة (١٢) على اصحاب المطبوعة والمادة (١٣) يحذر على الصحفي اذا هنا نجد محذورات ضمن دائرة الحرية على الجهات الرسمية وعلى وعلى اذا لابد ان يكون في المادة التاسعة المادة (٨) رقمه جديد اذا اقرت ان يكون هناك ايضا على

هكذا من الأشهر

واحترام الحقيقة لأن هذه المادة نفسها مغطاة في مادة أخرى وهي المادة (٤٢) التي تقول يحظر على المطبوعة ان تنشر ما يلي: وعددت بالضبط عشر نقاط يحظر عليها النشر وبالتالي نجد التفاصيل بعد هذا الذي انا اشترت اليه نجدها في مادة (٤٢)، شكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، نقطة نظام الشيخ ابوزنط.

السيد عبدالمعتم ابيوزنط: معالي الرئيس، القول بان قيم الامة العربية الاسلامية كلام عائم هذا مردود لان هذه نصوص شرعية.

معالي رئيس المجلس: هذه ليست نقطة نظام اذا سمحت، هذه وجهة نظر، اذا سمحت ليس نقطة نظام اذا سمحت.

السيد عبدالمعتم ابيوزنط: فوق نقطة النظام لا اجتهاد مع النص، نصوص شرعية لا اجتهاد عليها.

معالي رئيس المجلس: اذا سمحت هذه ليست نقطة نظام تأخذ الدور تحكي من عندك، معالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية.

معالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية: شكراً معالي الرئيس، الحقيقة ذكر في هذه المادة ان هنالك هذه الالفاظ عامة وقضاة واسعة وليس لها معاني محددة وكلنا ندرك ان تفسير اي نص قانوني يعاد الى العرف الخاص لاصحاب هذه المهنة ولذلك جاء مثلاً في احترام الحقيقة في ميثاق العمل ميثاق الشرف الاعلامي العربي عن جامعة الدولة العربية يقول تتحمل في هذا التعريف وسائل الاعلام العربي مسؤولية خاصة اتجاه الانسان العربي وهي تلتزم بان تقدم

المطبوعات ان تمتنع عن نشر ما يتعارض مع الى ان نصل هنا ليس هناك اي نقطة خلاف لكن عندما نأتي الى كلمة مبادئ الحرية هذه كلمة نسبية عامة وعائمة وغائمة يتعذر تحديدها لان هناك اختلافات في تعريف الحرية وتعريف مبادئ الحرية بين مختلف المذاهب الفكرية بغض النظر عن تاريخها وبين الاشخاص ايضا، اما كلمة المسؤولية الوطنية فانا مع بقائها مع حذف مبادئ الحرية وانا حقيقة لست مع كلمة وحقوق الانسان لان كلمة حقوق الانسان ايضا هي كلمة عائمة لا ندرى ماذا تعني ايضا هذه بحاجة الى تعريف ومبادئ الحرية بحاجة الى تعريف واحترام الحقيقة بحد ذاته كلمة عائمة وهنا انني على ما تفضل به الزميل سليم الزعبي في شطب كلمة واحترام الحقيقة لانها تصبح السيف المسلط بيد صاحب المطبوعة في انه يمنع نشر اي شيء على اعتبار انه لا يخدم الحقيقة او لا يحترم الحقيقة واما كلمة قيم الامة العربية والاسلامية فتجد ان الشطب والاحزاب المختلفة عبر التاريخ تختلف في تعريف هذه القيم نجد الاحزاب القومية والوطنية ترى ان هذا الامر قيمة بينما يراه اخرون بانه ليس بقيمة او ان القيم والولويات القيم تختلف من حزب الى اخر ومن فئة الى اخرى ومن طائفة الى اخرى وبالتالي تصبح ايضا قيم الامة العربية والاسلامية كلمة عائمة مختلفة في اختلاف الاحزاب والمذاهب لذلك انا ارى ان تبقى كلمة على المطبوعة ان تمتنع عن نشر ما يتعارض مع المسؤولية الوطنية وان تعتبر حرية الفكر والرأي والتعبير والاطلاع حق للمواطنين كما هي حق لها مع شطب كلمة مبادئ الحرية وحقوق الانسان

الاخلاقية والقضاء هو الذي يقرر هذه الحدود ولذا ارى ان تبقى هذه المادة وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ النائبلي، الاستاذ العكور.

السيد عبدالحكيم العكور: يمكن الاستاذ عبدالله نظره خفيف هالايام. الحقيقة معالي الرئيس، الاخوان الافاضل. رجعنا مرة اخرى الى الكلام الذي يدخل في العموميات وليست في قضايا محددة في هذه المادة ايضا فلا ادري ما هي مبادئ الحرية وكيف يمكن ان تضبط في حال نشر او منع نشر اي مادة تتعارض مع الحرية اي حرية يعينها هذا النص؟ اية مسؤولية وطنية ما هي محدداً؟ حتى نلتقي عليها اولاً وحقوق الانسان والادهي من ذلك احترام الحقيقة، الحقيقة كل واحد منا يمكن ان يدعي الحقيقة وبالتالي لا معيار لها ولا محدودة لها، لذلك معالي الرئيس انا اقترح اولاً: ان تشطب هذه المادة انا مع شطبها واذا رأيتم معشر الاخوان في المجلس ان تبقى ارى ان تكون على ما تفضل به سماحة الاستاذ علي الفقير واؤيد حقيقة ما تفضل به على المطبوعات ان تمتنع عن نشر ما يتعارض مع قيمنا العربية والاسلامية ولا مانع ان تبقى وان تعتبر حرية الفكر والرأي والتعبير حق للمواطنين كما هي حق لها وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الدكتور الخصاونة.

الدكتور يوسف الخصاونة: بسم الله الرحمن الرحيم.

ارجو حمايتي من الاستاذ عبدالرؤوف

له الحقيقة الخاصة بالمادة الى خدمة قضاياء وان تعمل على تكامل شخصيته القومية واثباتها فكرياً وثقافياً واجتماعياً وسياسياً وإظهار حقوقه وحرياته الاساسية وترسيخ ايمانه بالقيم الروحية والمبادئ الخلقية الاصلية وعلى تربية الشباب على احترام حقوق الانسان والاعتداد بشخصيته القومية وتنمية حس الانسان بواجباته اتجاه مجتمعه ووطنه وامته العربية، فهناك هذه تحديد لها في العرف الخاص لاصحاب هذه المهنة هي عامة علينا كقانونيين وكاطباء وكمهندسين ولكن ليست عائمة على اصحاب هذا الاختصاص فهي، محددة في ميثاق الشرف الاعلامي ومحددة ايضا في مبادئ اخلاقيات العمل الصحفي ومحددة ايضا في ميثاق العمل الصحفي فهذه محددة في عرف القطاع الذي يتعامل مع هذا الامر ولذلك لا نعوم الامر اذا كان عائم علينا فله حدود وفواصل واضحة لاصحاب هذا الاختصاص ولذلك لا بد من بقاء هذه المادة على ما هي عليه وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الاستاذ علاوي.

السيد عبدالحفيظ علاوي، شكراً معالي الرئيس، انا ارى ان هذا النص يعني لا غبار عليه وفي حال الاختلاف والتعميم المحكمة والمحاكم هي التي تقرر حقيقة حدود المسؤولية وحدود الحرية، لكن انا الاحظ اننا نحاول ايضا يعني ان نجرد كل قوانيننا من القواعد العامة ومن الاخلاقيات والاهداف وهذه قضايا يعتقد انها ضرورية ولا يجوز الفصل في اي قانون بين ما يسمى بالقواعد القانونية وايضا المبادئ

هكذا من الأشهر

الرواية معالي الرئيس. معالي الرئيس في غربة الاسلام قد يعتقد الذين يحملون الهم الاسلامي ان ذكر القيمة الاسلامية يخدم العمل الاسلامي حقيقة ذكر القيمة الاسلامية هنا إنما هو قيد على عمل الصحافة وتذكرون محاكم القيم التي قام بها السادات لكي يزج بالآل الناس في السجون فقط لانه اتهمهم وباعمالهم الخيرة انهم يعادون القيم العربية والاسلامية ووجد المبرر هذه المادة حقيقة انها مادة عرقية اذا اقترنت من هذا المجلس لان اي مادة منشورة بواسطة اي صحفي قد تفسدها الادارة صاحبة الاتهام بالتفسير التي تريده وانما تنافي حقوق الانسان فلو تحدثت انا مثلاً عن ان بوش اقر (٨) مليارات ضمانات الى اسرائيل فقد نأت الادارة ونقول ان هذا يتنافى مع حقوق الانسان او مع المسؤولية الوطنية لان ليست وقته لذلك ايها الاخوة شطب هذه المادة يعني عمل يتناسب ويتماشى مع القيم العربية والاسلامية ويعطي الصحافة اهمية كبيرة ذلك اننا لا نضع القوانين هنا لاجانب لا يعيشون همومنا ولا يعرفون قيمنا ولا يعيشون هموم الامة الصحفي الذي يده يمارس داخل وطن هو صحفي ينتمي الى هذا الوطن ويعرف قيم الامة ويعرف حقوق الانسان العربي وحقوق الانسان المسلم لذلك لا داعي بان اعطي صاحب السلطة او صاحب الاتهام حقوق تجعل الصحفي والصحيفة دائماً تحت سلطته، لذلك ايها الاخوة انا احيي اللجنة القانونية على توصيتها بشطب هذه المادة وادعوا المجلس الى الموافقة على شطبها.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الدكتور محمد الحاج.

الدكتور محمد الحاج: شكراً معالي الرئيس، لا شك ان العبارة مطاطة ولكنني لست مع تجاهلها تماماً لان تقيد المادة الصحفية بتواب الامة ومصصلحة الوطن امر ضروري وواجب حتى لا نساهم بانشاء صحافة اباحية تنشر الرذيلة وتدعوا الى تحطيم الاسرة والمجتمع وفقاً للمخططات التلمودية التي انصحت عنها برتوكولات حكاء صهيون وهم ما استطاع اليهود تحقيقه في انحاء العالم من خلال سيطرتهم على معظم الصحف العالمية ولذلك فان القضية الاساسية هي مصلحة الوطن والقيم العربية والاسلامية والقضاء هو الذي يحدد هذه المصلحة وهذه القيم واقتراحي ان تعدل المادة كما يلي: على المطبوعات ان تمتنع عن نشر ما يتعارض مع مصلحة الوطن واخلاق وقيم الامة العربية والاسلامية وتكتفي هنا ونشطب عجز المادة، شكراً معالي الرئيس.

اصوات: نشي على ذلك

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، استاذ منصور مراد.

السيد منصور مراد: شكراً معالي الرئيس، استغفرب ما جاء في كلمة بعض الزملاء في شطب مبادئ الحرية وحقوق الانسان وشطب قيم الامة وهذا اصلاً يعتبر الغاء لاهم وظائف ومسؤولية الصحافة وبناءاً عليه ارى ان هذه المادة جاءت منسجمة لاحدى اهم وظائف الصحافة ومسؤوليتها في تعميق القيم والدفاع عن حرية الفكر والرأي والاطلاع كحق للمواطنين ومن هنا اؤيد الاقتراح الذي تقدم به الزميل سليم الزعبي وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ غياشة.

السيد ابراهيم الغياشة: شكراً معالي الرئيس، ان نص هذه المادة اذا ما بقيت على ما هي عليه فاني مادة تبقى للصحفي والصحافة تنشره وخاصة ان معنى معظم الجمل الواردة في هذه المادة هي مطاطية فعلاً يمكن وضع اي مقال مستقبلاً ينشر تحت اكثر من جملة من جمل هذه المادة خاصة اذا ما تناسب مع الرأي الرسمي او اي فئة اخرى سياسية ذات نفوذ خاصة وان الساحة الاردنية ستكون مسرح كبيراً للتنظيمات السياسية المختلفة بالاراء والبرامج السياسية، لذا فاني مع شطب هذه المادة لكي تكون قيد يمنع الصحفي من ابداء رأيه والذي غالباً ما يكون وهو رأي حزبي سياسي في اي موضوع او قضية مطروحة ولكي يكون هناك احترام للرأي والرأي الاخر ويترك للمواطن القاريء حرية الاختيار مما هو مطروح في الصحافة وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الاستاذ فخري قعوار.

السيد فخري قعوار: شكراً معالي الرئيس، انا الهم القانون علم الفاظ عديدة تشبه اي علم اخر كالرياضيات او اللوغاريتمات ولا افهم معنى اي كلمة يمكن ان يختلف في امرها اثنان عندما نقول مبادئ الحرية والمسؤولية الوطنية قد تختلف وكما تفضل رئيس اللجنة القانونية قال اذا استفتينا (عشرة) اشخاص في هذا الامر فسنسمع (عشرة) اراء، وانا اقول ايضاً حتى قيم الامة العربية والاسلامية ايضاً هناك قيم ايجابية وهناك قيم سلبية فتراثنا مليء

يعني ليس خيراً كله وليس شراً كله، ففي تراثنا الكثير من الفسق والرذيلة وهذا ما لا يقره عاقل ايضاً فيه من الفضيلة والحكمة والموعظة الحسنة ما ينبغي ان نتمسك به بكل ما اوتينا من قوة، لكن ما هو الحد الفاصل او على الاقل اين، هو الحد الفاصل حتى نقول هذا مع مبادئ المسؤولية الوطنية، او مع مبادئ الحرية، او مع قيم الامة العربية والاسلامية اين هو الحد الفاصل؟

انا اقول اذا خالفت المطبوعة او الصحفي القوانين فالقضاء كفيل بتحديد حجم المخالفة وحجم العقاب واعتقد ان اقرار مثل هذه المادة وانا هنا اوافق مع الدكتور يوسف الحساونة فيما ذهب اليه، اقول ان اقرار مثل هذه المادة مدخل صريح بموجب القانون للتدخل في شؤون الصحافة فالمفردات مطاطية فعلاً، ولذلك فانا اظن وارى ان ليس لها لزوم وهي عبارة عن موعظة او مادة تثقيفية عابرة لا تنطبق عليها مواصفات المادة القانونية وهي تتنافر وتتناقض مع علمية القانون ولذلك اقترح شطب هذه المادة جملة وتفصيلاً وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ المقرر.

السيد المقرر: الحقيقة انا اقترح شطب العبارة التي تفوه بها الاخ فخري قعوار ان تراثنا مملوء بالفسق والفجور والقيم الاسلامية ووصف ذلك بالقيمة الاسلامية والحقيقة قضية القيم الاسلامية هي احكام شرعية مأخوذة من الكتاب والسنة وهذا لا يعترها الباطل من بين يديها ولا من خلفها وكنت اود ان لا يتحدث

هكذا من الأصيل



الاخ فخري قعوار عن الاسلام وليكتفي بان يتحدث عن القانون وعن قيم الامة العربية حينما كانت جاهلية اما حينما اصبحت اسلامية فكتاب الله يحكمها وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وان كان هناك من الافراد الظلمة ما صدر عنه افعل لا يقرأها الشرع ولا يعتبرها فلا يجوز بحال ان توصم الشريعة وان توصم قيم الامة الاسلامية المستمدة من كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بما وصفه اکتني بذلك وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، اعتقد عندما قال الاخ فخري التراث لا يعني به القيمة الاسلامية وانما يعني به التراث ما جاء من خير او شر.

الدكتور علي الفقير: منها ايجابي ومنها ما هو سلبي، القيم الاسلامية ليس فيها سلبي.

معالي رئيس المجلس: انا ما فهمت هذا الكلام فيشطب، وارجو عدم الخروج عن هذا الموضوع لان التراث فيه الثروة السليمة اما القيم الاسلامية فواضحة ومحددة ولهذا يعني ارجو ان لا نتعدى ما هو مقال او ما هو مفهوم، استاذ فخري.

السيد فخري قعوار: لا ارى ضرورة لشطب الكلام لانه لم يكن خارجاً او جارحاً او مسيء لاجل او لجهة او لاشخاص او لافراد او لجماعات الكلام كان متوازناً وفيه من المنطق والحصافة والمعرفة والرأي ما يكفي لان يناقش وان لا يؤخذ بهذه الحساسية العالية، انا قلت ان تراثنا ولم اقل قيمنا والكلام مسجل ففي التراث فعلاً هنالك ما هو منسيء لهذه الامة، وفي

التراث ايضاً ما هو ايجابي، وانا لم اتحدث عن الاسلام ولم اتحدث عن قيم الاسلام التي وردت في القرآن الكريم لم اذكر ذلك، وبالتالي لا ارى مبرراً لا للاحتجاج ولا للشطب، ولست ضد حتى ما تفضل به الاستاذ مقرر اللجنة انا معه فيها هو يدافع عنه كل ما في الامر ان الامر ليس علي وارجو ان لا يشطب هذا الكلام وان يؤخذ على محمله الحسن ومعانيه الايجابية وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: اذا قيل الكلام تعليقا على القيم الاسلامية فهذا امر لا يجوز وانت الان وضحت انك غير قاصد فنعود الى المحضر ان كان جاء تحت هذا البند فنشطبه وان كان عام عن التراث بما فيه من خير او شر ففضية عامة كما ذكرت، الاستاذ عتاب.

الدكتور احمد عتاب: شكراً معالي الرئيس، ان التكرار في تعليم الصحافة عملها وفكرها واختلاقتها من هذه المادة وغيرها من المواد علمياً بان ما جاء في هذه المادة تمرر بغيرها يظهر هنا وكان الصحافة لا تفهم رسالتها او كانتا نلثني عقلها وادراكها لرسالتها وللمجتمع اذا وما ان الخبر والذي نراه، ومادة الصحافة الاولى وجد قبل القانون وقبل هذه المادة ثم طورت الصحافة طبعا نفسها الى ان وصلت ما وصلت اليه كظاهرة وسلطة حضارية واقل خطورة من غيرها من السلطات لساذا اذا نجعل من البدييات تعقيدات جديدة، لماذا نكرر؟ انا مع شطب المادة وضد التكرار لاننا عرب او مسلمون قبل هذه المادة وقبل هذا القانون وهذا لا يضر اذا لا بد ليس لنا ان نكرر دائماً، ان اقول ليس

علينا لن نجعل من كل مادة او قانون خطبة ما وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، نقطة نظام الاستاذ سليم الزعبي.

السيد سليم الزعبي: شكراً سيدي الرئيس، نقطة نظام اقترح على الرئاسة الجلييلة ان تغفل باب النقاش مؤكداً هذا القانون (٥٩) مادة واحد الان نحن بحثنا فقط (٨) مواد سيدي الرئيس يعني تكاد الدورة الاستثنائية توشك على الانتهاء وصار جلستين على (٨) مواد فقط سيدي الرئيس لذلك اقترح ان نصوت على المقترحات وان لا نأخذ اي مادة اكثر من هذا النقاش، شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، حسب الاصول، الاستاذ رئيس اللجنة القانونية فقط وبعدها نعود الى معالي وزير الاعلام.

السيد رئيس اللجنة: لا نضيق، سيدي الرئيس ارجو ان لا نضيق بالوقوف طويلاً امام هذه المادة لاننا نراها حقيقة مدخلا للتدخل في حرية الصحافة حتى يمكن ان توصل هذه المادة الى الغاء حرية الصحافة التي نستهدفها جميعاً، اقول للذين قالوا ان القضاء يمكن ان يجدد هذه الامور، انا اقول ان القانون ليس انشاء ولا يوجد قاضي محلي او عربي او اسلامي يمكن ان يجدد حقيقة بقواعد قانونية ما هي مبادئ الحرية والمسؤولية الوطنية واحترام الحقيقة الواقع ان هذه المادة تذكرنا بقوانين العيب التي وجدت في قطر شقيق نحترمه ونقدره وكانت مدخلا للاعتداء على الحريات العامة، القانون عندما يعالج موضوع معين يقيم قاعدة معينة وقانون

ملي حقيقة بالنصوص القانونية التي تعالج كل المواضيع التي منها خطورة، مثلاً التي بدع يحمي الوطن ويحمي الوحدة الوطنية هناك نصوص كثيرة تتعلق بالفتنة منصوص عليها بقانون العقوبات توصل الى العقوبة بالاشغال الشاقة، من يثير اقتتال طائفي او ما يمكن ان يتهم بمس الوحدة الوطنية ففي نصوص خاصة الجرائم التي تنال من الوحدة الوطنية او تعكر الصفاء بين عناصر الامة بقول كل كتابة وكل خطاب او عمل يقصد منه او يتبع عنه اثاره التفرات المذهبية او العنصرية او الحزب على النزاع بين الطوائف ومختلف عناصر الامة يعاقب عليه بالحبس حتى (٣) سنوات كل جريمة تقع على الامن الداخلي او الخارجي في الجرائم التي تقع على الدين في جرائم معينة اي في الجرائم التي تمس الدين والاسرة قانوناً مليء بعدة قوانين التي تحمي الدين والتي لا يجوز بأي حال من ثبت جرائه على اطالة اللسان علناً على الشرائع وعلى ارباب الشرائع من الانبياء يحبس حتى (٣) سنوات من ينقض الصيام عليه نص من خرب او اتلف او دنس مكان عبادة عليه نص لكن الواقع باركان وحدود محددة بفلك كيف بدعي اعتدي على ارباب الشرائع ما هو معنى الاعتداء على الشرائع واربابها ما معنى الاعتداء على اماكن العبادة ما هي الجرائم التي تمس الاسرة ما هي الجرائم التي تخل باداب الاسرة بالوحدة الوطنية قانون العقوبات مليء بهذه الجرائم ومحدد لها لذلك لا يذهب الى القاضي بقدر يقول لي هذه الجريمة ما هو الممكن اثبتة والي ما اثبتة منها اما لا يذهب الى القاضي ليقول لي ما يتعارض مع مبادئ الحرية، لا يا اخوان هذه مبادئ

هكذا من الاجل

الحرية والمسؤولية الوطنية وحقوق الانسان يمكن تنشئ عليها احزاب وبين كل حزب واخر نقيض في مفهومه لهذه المفاهيم فلا يمكن ان يلتقي عليها وحقيقة بين اثنين ما نلتقي لكل منها مفهوم من هنا حقيقة ارجو ان تقف عندها جيدا وان ندرك انا اعرف دوافع بعض الاخوان انهم بقصدوا حماية امور هي عمية بقانون العقوبات بشكل عدد وقاطع وواضح والواقع عددة الافعال التي يراد حمايتها لكن هنا الواقع هذه مداخل مطاطية يمكن منها ان تنسف حرية الصحافة في الوقت الذي نقيم قانون ونشرع قانون لحماية حرية الصحافة لذلك نحن نعود لنقول ان الذي يحمي حرية الصحافة هو شطب هذه المادة التي تنسف كل حرية الصحافة وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، معالي وزير الاعلام.

معالي وزير الاعلام: شكراً معالي الرئيس، كثيراً من نذكر ان الصحافة رسالة ولو عملنا استفتاء وسألنا الناس في هذا البلد من يعتقد ان الصحافة رسالة لكان الجواب نعم انها رسالة وحين يأتي المشرع ليحدد معالم هذه الرسالة في القانون يقال لن الشطب معالم الرسالة الصحفية من القانون لان هناك مواد في قانون المطبوعات ليست ايها الاخوة القضية قضية قانونية فقط وإنما هي قضية اخلاقية كما سبق ان ذكرت وأنا اسف ان اكسر نفسي ثانية اننا انتزعنا من موائيق الشرف الصحفي كل مهنة لها تقاليدها ولها آدابها فمهنة المحاماة لها تقاليدها ومهنة الطب لها تقاليدها ومهنة الصحافة لها

تقاليدها هذه المواد توظف وتحدد وتوضح بشكل عام الاطار المرجعي الاخلاقي لمهنة الصحافة بحيث يجده كل صحفياً بين يديه ان هذه شواخص على الطريق او معالم على الطريق نقول نعم ربما قبل ان بعض هذه الاشياء ليست دقيقة تماماً فرغم ان اصحاب المهنة كما قال زميلي وزير الدولة يعرفون ماذا تعني، هناك ينجح الاخوان ان هناك مواد غامضة، ما هي مبادئ الحرية؟ في اشياء تفسر بعكسها مبادئ الحرية هي عدم الدعوى للدكتاتورية والاستبداد والغاء الديمقراطية وديكتاتورية الحزب الواحد، ما هي حقوق الانسان؟ قيل ان هذه عبارة مطاطة حقوق الانسان منشورة في اعلان عالمي موقع عليه الاردن اسمه الاعلام العالمي لحقوق الانسان، ما هو احترام الحقيقة؟ يقصد بهذه العبارة تحديدا ويفهم الصحفي جيداً انه لا ينبغي لك ان تلوث الخبر برأيك الشخصي يجب ان تفصل بالجريدة بين الخبر والتعليق الخبر يروي الحقيقة خالصة دون اي تزيف او دون اي زخرفة او دون اي تلوين الصحفي يحرف الصحفي الشريف يعرف ان دوره ان يبحث عن الحقيقة وان يعرضها من جميع نواحيها المتعددة ومصادرها المختلفة سمعتمكم حكم القاضي فممارس المهنة يعرف ماذا تعني مسألة احترام الحقيقة احترام الحقيقة هو البعد عن تزيف الاخبار او اختلاق الاخبار او الكذب في الاخبار فكثير مما تظنوه غامضاً هو مفهوم بوضوح للعاملين بهذه المهنة وموجود في موائيق الشرف الصحفي المطبق في بلادنا وفي بلاد العالم وهذا الكلام ليس بدعة، حضرات النواب المحترمين انما هو متنزع من موائيق الشرف الصحفي

فالغائها يجعل الصحفي في تيه ويتصور حريته غير محدودة بأي حدود نحن نقول له انت حر ولكنك مسؤول ان تراعي المسؤولية ازاء المجتمع فلا نفصح اعراض الناس ولا تنتهك اعراض الناس بالكلام والكذب ولا تسوخي التزييف والتزوير في الاخبار ولا تحاول ان تبشر بالدكتاتورية والاستبداد ولا تحاول ان تعتدي على اعراض الناس كل هذه شواخص ومعالم على الطريق ومن هنا نحن انه في غيبة هذه المعاني في قوانين اخرى ليست القضية قضية قوانين منصوص عليها تحديدا في قانون العقوبات انما هناك مناخ واطار عام اردنا من ايرادها في هذا القانون ان نفهم الصحفي ان عليه مسؤولية ازاء مهنته اولا وازاء مجتمعه ثانياً وازاء وطنه ثالثاً ومن هنا نحن انه من الضروري جداً ان تظل هذه المواد في قانون المطبوعات وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، معذرة من الاخوة عبدالرؤف الروابدة، حسني الشيباب، علي الحوامدة، ذيب انيس، عبدالعزيز جبر، عبد الباقي جمو، علي الفقير، احمد الكفاوين، ويعقوب قرش والاستاذ الكوفي، هذا تحدث اكثر من (٢٠) متحدث على نقطة واحدة واقترح اغلاق باب النقاش وثني عليه وتحدث شخص مع واخر ضد اعتقد ان هذا الموضوع واضح ومعذرة، من الاخوان جيمعاً بعد ان تحدث هذا العدد الكبير من المتحدثين يبقى عندنا ما هو معروض من مشروع القانون وما هو معروض من اللجنة بشطب المادة وهذا طرقي النقيض من الجانبين فالتصويت، رقم (٢٣) هذا كلام مرفوض، هذا غير نظامي وغير صحيح، هذه منطقة الامتيازات المرفوضة

ابتداء كل واحد يجد في ساحة اكبر منه ويريد امتيازات اكبر، هذا قائمة مسجلة رقمك (٢٣) بالقائمة، المقترحات المقدمة للجنة تقول بشطب المادة وهي الابدع، من يرى شطب المادة وهي الابدع، من يرى شطب هذه المادة؟ كما جاء في قرار اللجنة وتنسيبها، الاصوات.

السيد الامين العام: ٢٠ - ٥٤

معالي رئيس المجلس: ٢٠ من ٥٤ نائب، الاقتراحات الاخرى اذا المادة لم يوافق على ضبطها وهناك اقتراحات اخرى، اقتراح الشيخ علي الفقير ان تبقى المادة مختصرة وان تبقى في ابقاء ما يتعارض مع القيم العربية والاسلامية، الاستاذ علي هل تريد ان تلقية.

الدكتور علي الفقير: اقتراحي، على المطبوعات ان تمتنع عن نشر ما يتعارض مع قيم الامة العربية والاسلامية.

معالي رئيس المجلس: من يوافق على هذا الاقتراح؟ الاصوات.

السيد الامين العام: ٢٥ - ٥٨

معالي رئيس المجلس: ٢٥ من ٥٨ لم يوافق عليه، اقتراح اخر من الاستاذ سليم الزعبي شطب من النص والمسؤولية الوطنية واحترام الحقيقة ويبقى ما تبقى من نص، من يوافق على ذلك؟

السيد الامين العام: ١٨ - ٥٨

معالي رئيس المجلس: ١٨ من ٥٨ هل هناك من اقتراحات تقدم؟ استاذ محمد الحاج ما هو اقتراحك.

هكذا من الاصل



الدكتور محمد الحاج: لا اقتراحي على المطبوعات ان تمنع عن نشر ما يتعارض مع مصلحة الوطن واخلاق وقيم الامة العربية والاسلامية فقط.

معالي رئيس المجلس: من يوافق على ذلك الاقتراح؟

السيد الامين العام: ١٨ - ٥٩

معالي رئيس المجلس: ١٨ من ٥٩، الان بقي النص المقدم، تفضل دكتور يوسف، اقتراح حول اذا كان في شيء ليس اقتراح مطروح جديد.

الدكتور يوسف الخصاونة: معالي الرئيس، اقترح ان نحول صيغة النفي الى صيغة ايجابية على المطبوعات ان تنشر ما يتفق مع مبادئ الحرية والمسؤولية الوطنية وحقوق الانسان وهكذا.

معالي رئيس المجلس: الاقتراحات انتهت في حين، الان نصوت على الاقتراحات، الان بقي النص المقدم، من يوافق على هذا النص المقدم باصل المشروع؟

السيد الامين العام: ٤٩ من ٥٩

معالي رئيس المجلس: ٤٩ من ٥٩ وموافقة على النص المقدم بالمشروع الاصلي، هناك نقطة على ما يجد من اعمال.

شكراً معالي الرئيس

٥ - تحت ما يجد من اعمال.

هناك مشروع قرار لمجلس النواب مقدم من (٤٢) نائباً بخصوص طلب رفع دعوى

قضائية ضد السيد زيد الرفاعي بتهمة القذف والذم والتطاول على اعضاء المجلس. ومشروع القرار موجود لدى الامانة العامة حسب توجيهاتكم.

اصوات: احتجاج.

بيان صادر عن مجلس النواب بشأن محاكمة السيد زيد الرفاعي لدى الجهات المختصة مشروع قرار لمجلس النواب

لقد اطلع مجلس النواب على البيان المنشور في الصحف المحلية ليوم الاربعاء بتاريخ ١٩٩٢/٨/٥ والصادر عن دولة السيد زيد الرفاعي رئيس الوزراء الاسبق، تعليقا على قرار مجلس النواب حول التحقيق في احالة طريق الازرق الجفر، ويعرب المجلس عن اسفه الى ما تضمنه البيان من تعليق على قرار قضائي اتخذه مجلس النواب باعتباره سلطة اتهام في القضايا التي تنسب الى الوزراء العاملين او السابقين وما تضمنه البيان من تكذيب للقضاء واستهتار بنظام المقاضاة بانكاره وجود قضية الجفر الازرق مع ان المدعي العام قد قرر وجود قضية اعطاها رقم ٩٠/٩٢٣ ومع ان المجلس احال القضية الى هيئة المحكمة المختصة، المجلس العالي... ويتناوله اعضاء مجلس النواب الذين كانوا يمارسون سلطة اتهام قضائي بالقذف والذم.

ان مجلس النواب، وبناء على تقرير لجنة التحقيق النيابية، قد ناقش هذه القضية مناقشة مستفيضة، بعد ان اعيدت للمجلس من مدعي عام عمان بدعوى عدم الاختصاص، وقد ايدت اللجنة ما ذهب اليه المدعي العام حيث قال: وحيث ان الوقائع التي على فرض ثبوتها

تهمة تسند اليه، ولن يتردد المجلس في اذانة المسيء لا تأخذه في الحق لومة لائم، ولا ترهبه الضغوط وعمليات الابتزاز او الوعود البراقة.

ان المجلس، وهو يبحث قرار الاتهام، لم يتعرض ولا يقبل ان يتعرض من قريب او بعيد الى اسر المتهمين او عائلاتهم، حيث لا تزر وزارة وزر اخرى، كما ان كل اسرة او عائلة اردنية تتمتع بالاحترام والتقدير، وان اتهام اي فرد او ادانته لا يمس بكرامة اسرته وعائلته ولا ينتقص من اخلاصها للوطن ولولاها لقيادته الهاشمية، فاذا كان الاخلاص والولاء واجبا فان معاقبة من يسيء الى الوطن او يرتكب جريمة هو فريضة ولكم في القصص حياة يا اولي الالباب».

اتنا جميعاً، جند الوطن، وقد اقسما بين الالتزام بدستوره وحمل المسؤولية بامانة، نحن ندين بالولاء لقيادته، ولكننا لا نمن على احد بذلك السلواء، ولا نخفي خلفه او خلف خدمات ابائنا حمايتنا من اي خطأ تقع به او جريمة نفترقها. ونحن نؤمن ان مصالح المواطن مقدسة وان شخصية القائد مصانة، ولذا فاننا سنتصدى بجديّة لمن يحاول ان يزيح بها في قضايا خالفية او اتهامات قضائية.

ان مجلس النواب، بقرار رفع دعوى قضائية على السيد الرفاعي بتهمة القذف والذم والتطاول على اعضاء المجلس ويقوض رئيسه متابعة تلك القضية لدى المحاكم المختصة وموافاته بالتطورات.

كما يقرر الطلب من الصحف التي نشرت البيان ان تنشر كامل قرار مجلس النواب هذا في نفس المكان..

والمشكلة جرم استثمار الوظيفة خلافا لاحكام المادة ١٧٥ منسوبة الى محمود صالح الحوامدة الذي كان يعمل وزيرا للاشغال العامة آنذاك وناتجة عن تأديته لوظيفته لهذا تقرر عدم الاختصاص في مواصلة التحقيق واحالة الاوراق التحقيقية الى مجلس النواب حسب الاختصاص ورفع الاوراق لعطوفة النائب العام في عمان لاجراء المقتضى القانوني او قرار صدر باسم حضرة صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم في ١٤/٦/١٩٩٠.

لقد اصدر مجلس النواب قرارا باغلبية كبيرة (٤٨) صوتا من اصل ٧١ عضوا حضروا الجلسة امتنع ستة منهم عن التصويت وصوت ١٧ منهم ضد القرار يتهم السيد الرفاعي، الا ان النص الدستوري قد حال دون ان يتحول القرار الى اتهام امام المجلس العالي حيث تنص المادة من الدستور على ان يجري اتهام الوزراء باغلبية ثلثي الاعضاء الذين يتألف منهم المجلس.

ان مجلس النواب، الممثل للشعب في انتخابات حرة نزيهة يشهد بها العالم، والمعبر عن سيادة الشعب وفق احكام الدستور، يعتبر ان الشعب لا يختار الا الشرفاء من ابناؤه نوابا عنه، مهما اختلفت مواقفهم من القضايا العامة وان بحث المجلس للقضايا التي يظن ان فيها فسادا ماليا، هو واجب تمليه احكام الدستور، ويلي ارادة الشعب في حفظه حقه بصيانة ماله العام كما يلي مطالب القائد في محاربة الفساد ان كان مصدره او القائمين عليه، وان علو منصب اي مسؤول لن يحول بين المجلس وبين ملاحقته باي

هكذا من الأشهر



هكذا من الأهل

١٥ محمد الكسور  
١٦  
١٧  
١٨  
١٩  
٢٠  
٢١  
٢٢  
٢٣  
٢٤  
٢٥  
٢٦  
٢٧  
٢٨  
٢٩  
٣٠  
٣١  
٣٢  
٣٣  
٣٤  
٣٥  
٣٦  
٣٧  
٣٨  
٣٩  
٤٠  
٤١  
٤٢  
٤٣  
٤٤  
٤٥  
٤٦  
٤٧  
٤٨  
٤٩  
٥٠  
٥١  
٥٢  
٥٣  
٥٤  
٥٥  
٥٦  
٥٧  
٥٨  
٥٩  
٦٠  
٦١  
٦٢  
٦٣  
٦٤  
٦٥  
٦٦  
٦٧  
٦٨  
٦٩  
٧٠  
٧١  
٧٢  
٧٣  
٧٤  
٧٥  
٧٦  
٧٧  
٧٨  
٧٩  
٨٠  
٨١  
٨٢  
٨٣  
٨٤  
٨٥  
٨٦  
٨٧  
٨٨  
٨٩  
٩٠  
٩١  
٩٢  
٩٣  
٩٤  
٩٥  
٩٦  
٩٧  
٩٨  
٩٩  
١٠٠

البند الذي يليه السيد الامين العام.  
السيد الامين العام:  
٦ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.  
معالي رئيس المجلس: الجلسة القادمة  
مساء الاحد الساعة الخامسة مساء وترفع  
الجلسة.

معالي رئيس المجلس: هو قرار موقع من  
اغلبية النواب تعرضه على المجلس والقرار يحول  
الى رئيس المجلس لاتخاذ الاجراءات اللازمة  
بحقه.  
هل هناك من اي ملاحظة على هذا  
الامر؟

«انتهت الجلسة»

رئيس مجلس النواب  
د. عبد اللطيف حرييات

امين عام مجلس الامة  
صالح الزهمي